

فتحى الابيارى

نحو

إعلام دولى جديد

دراسات إعلامية معاصرة

بسم الله الرحمن الرحيم

نحو اعلام دولى جديد

كلمة

خطت الولايات المتحدة ضمن برنامجها في عالم الفضاء لكي تقيم أول مستوطنة في الفضاء بداية القرن الواحد والعشرين • ومعنى ذلك أن عصر الاعلام الدولى سيدخل مرحلة جديدة من الصراعات الدولية ، فى سباق السيطرة على الدول النامية من الفضاء الخارجى، وكذلك توجيه اشعاعاتها الاعلامية الى الدول الأخرى ، مخترقة بذلك كل الحواجز الصغيرة الآن ، والوصول الى الانسان مباشرة فى أى مكان •

وهذه هى خطورة الاعلام الدولى أو العالمى، لأنه سوف يحمل بين طياته الدعاية المدمرة للدول التى تفوز بالسباق فى عصر الاعلام الرهيب •

وهذه الدراسات محاولة لالقاء الأضواء على خطورة الانجازات العلمية المتلاحقة فى عالم الفضاء • وهى احدى الوسائل للسيطرة على قوة الاعلام • • والتأثير على الرأى العام العالمى أو المحلى • وسوف أتناول فى الدراسات التالية قوة الاعلام بالنسبة للإذاعات ووكالات الأنباء • • والصحافة الجديدة • والله الموفق •

(مدينة نصر - ١٩٨٨)

فتحي الايبارى

•

عالم الاعلام الدولى

كانت الحرب العالمية الثانية ميدانا خصبا للصراعات
الدموية فى مختلف الجبهات بين الحلفاء والمحور ، استخدمت
فيها كل الأسلحة الفتاكة ، وأحدث أساليب التجسس
والمخابرات • وفى تلك المعارك الضارية التى راح ضحيتها
الملايين من البشر ، ظهر سلاح قديم • استغله الألمان أحسن
استغلال ، وكان عاملا من عوامل النصر فى معارك النازى
ضد فرنسا وإنجلترا ، وبعض دول أوروبا • هذا السلاح
• هو « الدعاية » ودان جويلز • من أبرع القادة الذين
استغلوا هذا السلاح فى الصراع الدموى مستغلا الاذاعة
والصحافة • والشائعات •

وانتهت الحرب • • وبدأ الباحثون والعلماء يدرسون
عناصر النجاح والفشل فى تلك الحرب العالمية الدموية • •
ووجدوا أن عنصر الدعاية • • كان من العناصر الفعالة فى
تلك الحرب • • حتى أن بعض الباحثين أطلق على ذلك العصر
عصر الدعاية • • وبدأوا يدرسون خصائصها • • ومميزاتها،
وأساليبها ، وطرق استخدامها وهكذا • • ظهر من بين دخان

ونيران معارك الموت علم جديد .. هو علم الدعاية وعند دراسة هذا العلم .. أو هذا الفن .. فن الدعاية .. اتضح أن فن الدعاية وأساليبها .. لا قيمة له إلا إذا كان هناك رأى عام وعندئذ .. ظهرت الدراسات المختلفة لتحديد ماهية الرأى العام وأيضاً الاعلام .

وأسهـم كثير من العلماء والباحثين بجهودهم للقضاء الضوء على الاعلام والرأى العام والدعاية والعلاقات العامة وتشعبت الوسائل والاتجاهات فى تلك الدراسات الجامعية .

والملاحظة التى استرعت انتباهى فى هذا الميدان .. ميدان الدراسات الاعلامية والرأى العام والدعاية أن عددا قليلا جدا من المشتغلين فى هذا الميدان قد أسهموا بتغييرتهم فى هذا المجال . من الكتاب والصحفيين .. الذين يمارسون يوميا نشاطهم فى مجال الاعلام وانفرد عدد كبير من أساتذة الجامعات الامريكية والاوروبية بالبحث فى هذا الميدان الجديد .. الذى يحتاج الى خبرة العاملين فى ميدان الصحافة والاعلام .

ولذلك فقد آثرت أن أسهم بجهدى وخبرتى طوال خمسة وعشرين عاما فى العمل الصحفى والاذاعى والتليفزيونى والتدريس فى الجامعة والمعاهد العلمية والتأليف فى مجال الرأى العام .. والدعاية .. والاعلام .. وهذه الدراسات التى أقدمها للباحثين وطلاب المعرفة ما هى إلا محاولات للمساهمة فى هذا الميدان .. ميدان الاعلام بكل اتجاهاته . والعلم لا حدود له .. وفى أشد الحاجة الى المزيد من العطاء والخبرات .. والدراسات الجديدة .

ومازالت الأبحاث والدراسات تحاول أن تحدد مفهوم الرأى العام والدعاية والاعلام وبجانب كل هذه المحاولات ،

تحاول أن تساهم فى القاء الأضواء على فروع هذا العلم
الجديد .. الذى يعتبر سمة من سمات هذا العصر .. والذى
اعتبره بحق .. عصر الرأى العام .. والاعلام .

والرأى العام من وجهة نظرى .. « هو ذلك الحدث الهام
الذى يثير الانفعال بين مجموعة من الناس وان اختلفت
اتجاهاتهم ودرجات تعليمهم ، فيجمعهم الخوف من كارثة أو
مأساة عندئذ تتحد مشاعرهم وقوتهم ويتكون رأى عام قوى
ازاء ذلك الحدث ويمكن أن يكون مؤثرا وفعالا ، اذا استغله
زعيم من بين أفراد تلك المجموعة » .

وايضاحا لهذا التعريف نورد هذا المثال :

مجموعة من الحجاج من مختلف الأعمار ، والثقافات ،
وقفوا على جبل عرفات ليؤدوا مناسك الحج وقد جمعتهم غاية
واحدة ، ودعاء واحد « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك
لبيك .. ان الحمد ، والنعمة لك والملك .. لا شريك لك » .
ثم فوجئوا بعد غروب الشمس ، انه لا توجد سيارات تنقلهم
لأداء بقية مناسك الحج من جمع الجمرات من المزدلفة .. ثم
الذهاب الى منى ، لرمى ابليس .. عندئذ انتابهم الخوف من
ضياع حجتهم وبسرعة تكون بينهم رأى عام ضد المطوف
وزاد هذا الرأى العام ظهور قائد بينهم استطاع أن يستغل
قوة هذا الرأى .. وأن يجبر المطوف المسئول على احضار
سيارات من أى مكان .. وفعلا تحقق الأمر أخيرا بفضل قوة
الرأى العام .

وهناك مثال آخر :

مجموعة من السكان يسكنون فى إحدى العمارات
الضخمة فى القاهرة التى تضم ٣٠٠ شقة . وهؤلاء السكان

مجموعة مختلفة من الثقافات والاتجاهات • لا يعرف بعضهم بعضا • ويخلق كل فرد منهم شقته على نفسه ولا يهتم ما يحدث للآخرين • ولكن حدثا من الأحداث الهامة قد وقع • • فماذا يحدث ؟ •

لقد انقطع النور ، وانقطعت المياه • وتوقفت المصاعد • هذا الحدث الهام المؤثر في كل وحدة من وحدات العمارة ، جعلت كل السكان يخرجون من شققهم • • مدعورين • • جائعين • • وعندئذ تكون رأى عام بينهم ضد من تسبب في هذا الموقف - سواء كان صاحب العمارة ، أو الشركة المسؤولة عن العمارة وإذا ظهر بينهم قائد استطاع أن يحول هذا الرأى العام الى قوة ضاغطة مؤثرة ، فيتصل بالشرطة وبالصحافة • • لكي يجعل المسئول عن هذا الحدث تحت طائلة القانون انقاذا لحياة السكان • • من شيوخ ونساء وأطفال • • اذ كيف سيصعد هؤلاء الى شققهم فى الدور العشرين مثلا دون مساعد وكيف يعيشون بدون ماء أو نور • • هكذا • •

فالرأى العام اذن يتكون من :

- ١ - حدث هام يثير الخوف والقلق بين الأفراد •
- ٢ - مجموعة من الناس مختلفة الاتجاهات ، ولكن يجمعهم مكان واحد • •
- ٣ - قائد بين المجموعة ، يقود الرأى العام • • ويحوله الى قوة مؤثرة فعالة •

أما بالنسبة للاعلام ، فقد ساهم كثير من العلماء والباحثين فى وضع تعريف شامل لمفهوم الاعلام • ولكن أحب أن أوضح نقطة هامة لكل من ينتابه القلق ازاء

التعريفات المختلفة •• للرأى العام •• والاعلام •• والاعلان •
والدعاية ، والعلاقات العامة الدعوة •• و •• ولماذا
لا يوجد تعريف شامل محدد ، يتفق عليه العلماء الباحثون؟!
فأقول •• ان العلوم الانسانية تختلف عن العلوم الرياضية
البحثة •• التى تعتمد على نظريات علمية محددة •• فى
الطبيعة والكيمياء •• وعلوم الذرة •• فقد اتفق علماء العالم
على نظريات محددة •• ورموز فى الكيمياء والطبيعة ،
والفلك والجبر •• وهكذا ••

ولكن العلوم الانسانية مجالها واسع خصيب •• وكلما
تقدم العالم ، ازدادت الاكتشافات الحديثة من أقمار
صناعية ، وآلات طباعة رهيبة ، وأجهزة للإرسال الإذاعي
والتليفزيونى كلما ازدادت الاكتشافات الحديثة ، تغيرت
النظرة ، أو الفكرة التى كانت سائدة فى فترة ما وظهرت
آراء جديدة ، وأفكار جديدة تلقى الأضواء على ما كان غامضا
فى فترة ما ولا سيما أن وسائل الاتصال فى العالم كله ، قد
تقدمت تقدما ملحوظا ••

ولم تعد أجهزة الاعلام قناة صغيرة تصب فى أرض
مغلقة ، أو موجة عالية تنكسر على شاطئ مجهول ، بل عدت
أشبه بنهر دافق يشق طريقه وسط القفر والمعمور ، فيزود
القفر بالعمران ويضفى على المعمور زادا أبعد وأكثر سعة
وأقوى نماء ••

وإذا تناولنا كلمة الاتصال Communication فنجد أنها
مشتقة فى الأصل اللاتينى Communis ومعناها عام أو
شائع أو مألوف ••

لذا فإن الاتصال هو النشاط الذى يستهدف تحقيق
العمومية أو الذىوع ، أو الانتشار ، أو الشىوع ، عن طريق

انتقال المعلومات أو الأفكار أو الآراء أو الاتجاهات من شخص أو جماعة إلى أشخاص أو جماعات ، باستخدام رموز ذات معنى موحد، ومفهوم بنفس الدرجة لدى كل من الطرفين . ومع هذا فإن « الاتصال » هو أساس كل تفاعل إعلامي اجتماعي ثقافي . بحيث يتيح نقل المعارف والمعلومات وييسر التفاهم بين الأفراد والجماعات .

و « الاتصال » بمعناه العام والبسيط يقوم على نقل أو استقاء أو تبادل المعلومات بين أطراف مؤثرة ومتأثرة — مصادر ومتلقين على التخصص أو التعميم على نحو — يقصد به ويترتب عليه تغيير في المواقف أو السلوك .

ووفقا لما جاء في قاموس « ويبستر » عن الاتصال يذكر القاموس أن الاتصال « يمثل عملية يتم فيها تبادل المفاهيم بين الأفراد ، وذلك باستخدام نظام الرموز المعروفة » .

فالالاتصال يتضمن تفاعلات متبادلة ، أولها يتمثل في ارسال واستقبال الرسائل ، وثانيها في تحرير وفهم تلك الرسائل . والثالث في المشاركة والتناسق مع أفكارها . وهذه التفاعلات يمكن تشبيهها بالمراحل المتداخلة التي تتضمنها الهندسة وعلم النفس والاجتماع ، فمن الناحية الهندسية تجد الرسائل يقصد بها ارسال واستقبال الاشارات . وهكذا على نحو ما يفصله « أرفنج لوج » وغيره من العلماء .

واذا حللنا عملية الاعلام في الاتصال بالجماهير وجدنا أنها تشتمل على خمسة عناصر رئيسية هي : المرسل الذي يصوغ فكرته في رموز معينة ويبعث بها الى المستقبل الذي يفك هذه الرموز ويفسر معناها ، ثم يستجيب لها معبرا عن رده أو انطباعه برسالة جديدة يصوغها في رموز ، ويبعث بها الى المرسل الأول الذي يستقبلها ويحل رموزها ويستجيب

لها • وهكذا تدور دورة الاتصال وتشكل أهم خصائص المجتمع المتفاعل •

واذا قلنا أن الاعلام هو التعبير عن حقيقة واقعة بصورة موضوعية ، فإنه يغدو بهذا أقرب ما يكون الى التعليم وتزويد الناس بالمعرفة • فالتعليم هو أبرز فضائل الاعلام وأبعدها أثرا ، يقوم على تزويد الأفراد والمجموع بالخبرات والمعارف القديمة والجديدة على السواء اعدادا لحياة قادمة يستقبلها الناشئ قادرا عليها متمكنا منها أو تزويد الكبار بالجديد في الخبرات ، والمعارف التي فاتهم في سن التنشئة وان اعتمدت على التعليم الذاتي ، فإنها جميعا تقوم على ما يقوم عليه الاعلام من التعبير عن حقيقة واقعة بصورة موضوعية • ويبدو بذلك قريبا منه أو شبيها به ، وان لم يكن الا فضيلة من فضائله • فالاعلام أبعد مدى ، وأكثر رحابة من التعليم وأشمل منه استيعابا للحقائق والمعارف ، والخبرات العامة ، غير ملتزم كالتعليم بمنهج محدد •

واذا كان التعليم الماما بالمعارف الثابتة والتعبير عنها بصورة موضوعية مجردة ، أو بمباراة أخرى ، نقل التراث الاجتماعي والثقافي من جيل الى جيل ، أو بلغة التربيين تزويد الناشئة بخبرات الماضي لتكون أساسا وقاعدة للتعامل والتكيف مع معرفة جديدة طارئة فان معارف الماضي الثابتة أو حقائق الحاضر المعلومة قد تفسر وفقا لمفهوم الدولة السائد بما ينقلها من ميدان المعرفة الخالصة الى ميدان المعرفة الموجهة • وفي هذا يختلط اطار التعليم باطار الدعاية وتكون رسالة التعليم تفسر هذه المعارف الثابتة تفسيرا يتفق واتجاه الدولة القائمة ديموقراطية كانت أم أوتوقراطية فردية كانت أم جماعية •• دكتاتورية هي أم دستورية •

وباستعراض كافة التعريفات للاعلام والتي أوردها عدد كبير من الباحثين ، وبالنظر الى التطبيقات والتجارب الاعلامية المختلفة يمكن أن نخلص الى التعريف الشامل كما ذكره د* سمير حسين * وهو كالتالى :

« الاعلام هو كافة أوجه النشاط الاتصالية التى تستهدف تزويد الجمهور بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة عن القضايا والموضوعات والمشكلات بطريقة موضوعية وبدون تحريف ، بما يؤدي الى خلق أكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعى والادراك والاحاطة الشاملة لدى فئات جمهور المتلقين للمادة الاعلامية بكافة الحقائق والمعلومات الصحيحة عن هذه القضايا والموضوعات ، وبما يسهم فى تنوير الرأى العام وتكوين الرأى الصائب لدى الجمهور فى الوقائع والموضوعات والمشكلات المثارة » (٢) *
ومع خلال هذا التعريف الشامل المتكامل للاعلام يمكن أن تشتق مجموعة من المعايير والخصائص التى يتميز بها الاعلام وذلك على النحو التالى :

★ الاعلام نشاط اتصالى تنسحب عليه كافة مقومات النشاط الاتصالى ومكوناته الأساسية وهى مصدر المعلومات، والرسائل الاعلامية ، والوسائل الاعلامية التى تنقل هذه الرسائل ، وجمهور المتلقين والمستقبلين للمادة الاعلامية وترجييع الأثر الاعلامى *.

★ يتسم الاعلام بالصدق والدقة والصرامة ، وعرض الحقائق الثابتة ، والأخبار الصحيحة دون تحريف باعتباره البث المسموع أو المرئى أو المكتوب للأحداث الواقعية ، بعكس بعض أشكال الاتصال الأخرى التى لا تتوخى هذه الجوانب *.

★ يتصف الاعلام بأنه التعبير الموضوعى لعقلية الجماهير وروحها وميولها واتجاهاتها ، وبالتالي فإن النشاط الاعلامى نشاط موضوعى وليس نشاطا ذاتيا بشخصية الاعلاميين القائمين بالنشاط الاعلامى .

★ يسعى الاعلام الى محاربة التمييزات والخرافات ، والعمل على تنوير الازهان وتثقيف العقول .

★ يستهدف الاعلام التبسيط والشرح والتوضيح للحقائق والوقائع .

★ يترتب على الجهود الاعلامية الموضوعية تأثير فعلى فى عقلية الجمهور ، ومستويات تفكيره وادراكه ، كما يؤدى ذلك الى احداث اليقظة والنمو والتكيف الحضارى فى المجتمع .

★ يتأثر الرأى العام تأثيرا ايجابيا بالجهود الاعلامية حيث تسعى هذه الجهود عن طريق مخاطبة العقول والعواطف السامية للجمهور الى تنوير الرأى العام وتثقيفه والارتقاء به .

★ تزداد أهمية الاعلام كلما ازداد المجتمع تعقيدا ، وتقدمت المدنية ، وارتفع المستوى التعليمى والثقافى والفكرى لأفراد المجتمع .

ويرى الدكتور حسين فوزى النجار أن الأنماط المتفاوتة لفصائل الاعلام هى التى تسمى خطأ « بالنظرية » ، فليست هناك نظرية للاعلام ، وإنما هناك فلسفة اعلامية متعددة وتفاوتت من خلالها أنماط الفصائل الاعلامية ، وإن اتخذت من وسائل الاعلام أداة لها ومسلكا الى غايتها . وأنا أتفق مع الدكتور النجار فى هذا الرأى . كما أنه يرى أن فصائل الاعلام بكل أنماطها وفى شتى مناحيها تستند على حصيلة من المعرفة العامة والخاصة ، فالمعرفة هى الدعاية الكبرى

لرجل الاعلام وأداته التي لا يستغنى عنها • والمعرفة العامة هي المعرفة العريضة الواسعة التي يستمد منها رجل الاعلام مبادئه الاعلامية ، ويصوغ من خلالها أفكاره والمعرفة الخاصة هي ذلك الاطار المحدود من المعرفة العميقة في فرع من فروع المعرفة العامة ، وهي الأساس الذي يقوم عليه النمط الاعلامي لأي فصيلة من فصائل الاعلام • فالمعرفة الدينية هي قوام الاعلام الديني ، والمعرفة السياسية هي قوام الاعلام السياسي ، ومعرفة السوق هي قوام الاعلام التجاري ، والمعرفة بالتاريخ والمعالن والآثار هي قوام الاعلام السياحي •

الا أن المعرفة الخاصة لابد وأن تستند لدى رجل الاعلام الى ركيزة حافلة من المعرفة العامة تتصل بالمعرفة الخاصة بأوثق رباط ، فليس الحديث في الدين كالحديث في السياسة أو الحديث في الأدب أو في العلم • وحتى هذه الأنماط من المعرفة الخاصة لها فروعها وتشعباتها ، فالمعرفة الدينية وهي فرع من فروع المعرفة العامة تقوم على شعب عديدة من الدراسات الدينية هي في الاسلام علوم القرآن والحديث والسنة والتفسير والمذاهب الأربعة ، تستند الى حصيلة وافرة من المعرفة العامة بالتاريخ الاسلامي وعلم الاجتماع وعلوم الانسان والدين المقارن •

كما تقوم المعرفة السياسية على دراسة النظرية السياسية والعلاقات الدولية ، والقانون الدولي ، فضلا عن المعرفة العامة بالتاريخ السياسي والاقتصادي وعلوم الاجتماع السياسي ، ودراسة الرأي العام ، وتحليل الخبر ، وان كنا لا نطلب من رجل الاعلام أن يصل الى درجة التخصص الدقيق ، ولكن عليه أن يلم من كل منها بطرف ما لم يتخذ ميدانا معيناً من ميادين المعرفة أساساً لنشاطه الاعلامي ، فان عليه أن يلم

بكل ما يتصل بميدان من المعارف الدقيقة • فرجل الاعلام الاسلامى يجب أن يكون على معرفة واسعة ودقيقة بكل فرع من فروع الدراسات الاسلامية فضلا عن حفظ القرآن الكريم والالمام بتفسيره • كما أن رجل الاعلام السياسى عليه أن يلم بكل خوافى السياسة ودهاليزها المامه بمسيرة العلاقات الدولية • وعلينا أن نعرف أن البسيط جزء من المركب ، وأن الخاص جزء من العام ، وأن المعرفة المجردة تقوم على ادراك المحسوس •

ولما كان الاعلام يقوم أصلا على الاتصال بالناس ، فهناك من يريد أن يثبت رسالته الى جماعة من الناس ، فليس هناك اعلام بين فرد وآخر ، فمثل ذلك لا يعدو كونه حديثا بين شخصين سواء كان حديثا مباشرا أو عن طريق المسرة ، أو رسالة يكتبها انسان الى آخر ، وان تضمنت معرفة جديدة أو خبرا يهم كليهما •

ان شرط الاعلام أن يكون بين مرسل له شخصيته العامة التى يهم الناس سماعها فهو انسان مسئول فى قيادة نقابية أو حزبية ، أو قيادة حكومية أو صاحب معرفة أو فكر يعنى بها الناس • والمستقبل جماعة أو فريق تجمع بينهم اهتمامات مشتركة وبين المرسل والمستقبل يكون الفعل • وبين الفعل ورد الفعل تقع المعرفة الوسيطة ، وهى قدرة المرسل على التأثير بذكائه ومعرفته العامة بالمستقبلين واتجاهاتهم وثقافتهم ومعرفته الخاصة بما يبثه الى مستمعيه أو مستقبلى رسالته • ويقدر ما يكون التأثير يكون رد الفعل ايجابيا • فإذا انعدم التأثير يكون رد الفعل سلبيا ، وان تكن دورة الاعلام قد تمت كاملة ، ومرت بكل عناصرها من المرسل أو

المصدر والرسالة التى ييئها الى القناة التى تمر بها رسالته الى المستقبل ليكون التأثير ورد بالفعل .

ويتسم الاتصال بأشكاله المختلفة بمجموعة من الخصائص . فهو يأخذ عدة أشكال مختلفة كالاتصال المباشر الذى يستخدم قنوات ما بين الأشخاص ويشمل الاتصال الشخصى ، الاتصال الجمعى مثل الندوات والمحاضرات ، والمؤتمرات ، وخطبة الجمعة ، والاجتماعات .

وهناك الاتصال غير المباشر ، ويستخدم المرسل وسائل الاتصال الجماهيرية لنقل الرسالة الى هذا الجمهور العريض بكل مستوياته .

ولهذا تتكون شبكة الاتصال فى أبسط صورها من «المرسل . الرسالة . المستقبل» ويتخذ الاتصال اتجاها يتأثر بشكل الاتصال ، وهو اما اتجاه واحد كما فى معظم حالات الاتصال الجماهيرى ، أو اتجاهين كما فى معظم حالات الاتصال الشخصى والجمعى ، ولو ان الاتصال ذو الاتجاهين هو النمط الأمثل فى عمليات الاتصال بأشكالها المختلفة .

أما فى الرسالة الاتصالية فقد تكون مطبوعة أو مرئية مسموعة ، كما قد تكون علامة أو شعار أو مزا .

ولذلك يتركز الاتصال فى أبسط صورة فى ثلاث خطوات أساسية هى :

– الرمزية : وهى العملية التى يقوم بها المرسل وتشمل وضع الفكرة فى شكل رسالة ، أى صياغة الكلمات والصور والرموز فى شكل يمكن يثه .

الارسال : وهى العملية التى يقوم بها المرسل وتعنى ارسال الرسالة الاتصالية الى المستقبل ، سواء بطريقة شخصية أو باستخدام وسائل اتصالية •

– الاستقبال : وهى التى تتم فى عقل المستقبل أو جمهور المستقبلين ، وتتمثل فى تلقى الرسالة وتفسيرها وفهمها •

عندئذ تختلف وسائل الاتصال الجماهيرى ، ان يعتمد المرسل على وسائل الاتصال الجماهيرى •• مثل الندوات والمحاضرات والاذاعة والتليفزيون والسينما والمسرح ، والصحافة بكل صورها (صحف يومية • مجلات اسبوعية • ومجلات فصلية) وكذلك الكتب ، والمعارض والمهرجانات والأفلام التسجيلية •

أما رد الفعل : فان رجال الاعلام يعتمدون على طرق قياس الرأى العام عن طريق الاستقصاءات ، والاستفسارات والدراسات الميدانية •

ولذلك فان عمليات الاتصال الجماهيرى فى العصر الحديث لا يمكن أن تقوم على جهد فردى ، وانما تقوم على جهد مؤسسات متكاملة كوسائل الاعلام ، ووكالات الأنباء ، ووكالات الاعلان وشركاته ، ومؤسسات الانتاج والخدمات وغيرها •

ويرى الدكتور النجار أن عجز الأداء اللغوى فى العربية يبدو ناجما عن القصور فى ادراك المعنى الدقيق للكلمة فى اللغة التى تنقل عنها ، أو الاختلاف فى ترجمة المتحدثات اللغوية الجديدة فى اللغات التى أبدعتها تعبيراً عن مدرك جديد للابداع العلمى أو الأدنى أو الفنى لحضارة العصر •

فكم تعيددت لدينا المصطلحات الفلسفية والسياسية والأدبية والعلمية للفكر الجديد عند ترجمتها الى العربية . فحيث اصطللنا على مصطلح « الاعلام » تعبيراً عن هذا العلم الجديد وكان من ابتكار شيخ الصحافة المصرية المغفور له الدكتور محمود عزمى . فقد ذهب آخرون الى الترجمة الحرفية للمصطلح الانجليزى فقالوا : « الاتصال الجماهيرى » مع سقم هذا المصطلح فى العربية . مما أدى الى التفاوت والخلل الذى شاب ادراك كل منهما على حده .

وحين ترجمنا عبارة Theory of Mass Communication قلنا « نظريات الاعلام » أو « نظريات الاتصال الجماهيرى » ولم يدرك المترجم أن كلمة Theory كما تعنى « نظرية » فانها تعنى أيضاً كلمة « الشرح » القائم على فكرة أو ملاحظة وبرهان . وتعنى أيضاً المنهج أو الأسلوب فى العلم أو الفن دون التطبيق . كما تعنى الفكرة أو الخيال فى مقابل الواقع أو الممارسة ، وحين نختار لها الترجمة الدقيقة نقول :

« الفكر الاعلامى » . بدلا من نظريات الاعلام ، فليس للاعلام نظرية - وأنا اتفق مع الدكتور النجار فى هذا الرأى وأدعمه - ولكن هناك نمط اعلامى يقوم على فكرة معينة . فلا نقول « النظرية » الليبرالية أو الجماعية فى الاعلام ، وانما نقول الفكر أو النمط الليبرالى فى الاعلام ، والفكر أو النمط الجماعى فى الاعلام .

فاذا كان علينا أن نقول نظرية الحرية أو النظرية السوفيتية فى الاعلام ، أو النظرية الأمريكية فى الاعلام ، فان الأصح أن نقول « نظرة » بدلا من نظرية . ان الكلمة هى أداة الاعلام أما الاتصال الجماهيرى

فلا يقف عند الكلمة وحدها ، فالمعربة والسيارة والقطار والطائرة وسائل اتصال كبرى بين الناس والبلدان فى كافة أنحاء العالم ، وقد حلت الدواب محل أقدام الانسان ، وعندما استأنس الانسان الحصان سخره لقطع مسافات أبعد ، وعندما حل الشراع فى السفن محل المجاديف ، ضاعف من سرعتها وامتدادها حتى ساقها البخار الى مسافات أبعد ، وكان من آثاره قطارات السكك الحديدية ، واخترعت الطائرة ، وغزت التكنولوجيا الحديثة المواصلات البرية والبحرية والجوية بقدرات أقوى وأوسع ، ولم تعد أية بقعة بعيدة فى الأرض بمنأى عن الآخرين وعدت بالتالى وسائل اتصال جماهيرى أوسع صلة وأبعد مدى .

وقد ترى نوعا من التباين بين الاعلام بمدلوله العلمى والاتصال الجماهيرى ، فالاعلام كما يراه العالم الألمانى «أوتو جروت» هو التعبير الموضوعى لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها فى نفس الوقت ، وهو تعريف يراه الدكتور عبيد اللطيف حمزة أوضح تعريف للاعلام ، ويفصله بأنه :

« تزويد الناس بالأخبار الصحيحة ، والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة ، التى تساعد على تكوين رأى عام صائب فى واقعة من الوقائع ، أو مشكلة من المشكلات ، بحيث يعبر هذا الرأى تعبيرا موضوعيا عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم » .

ويضيف الدكتور النجار الى ذلك . ان الاعلام اذا كان تعبيرا موضوعيا لعقلية الجماهير وروحها ، وانه يزود الناس بالأخبار الصحيحة ، فان التعريف يقتصر عن الوفاء ببيان المضمون العام للاعلام ، فان الاعلام اذا كان تعبيرا موضوعيا

لعقلية الجماهير ، فانه يكاد يخرج بذلك عن دائرة الدعاية والترفيه ، ويقصر وظيفته على التعليم والمعرفة ونقل الخبر . لأن الاعلام بفصائله الأربعة :

ـ التعليم أو نقل المعرفة •

ـ الدعوة أو التعريف بشئ جديد واستهواء الناس اليه •

ـ الترفيه أو امتناع الناس وارضاء النزعة الفنية لديهم •

يشمل كل ما تعبر عنه الكلمة بأى وسيلة من الوسائل قديمة أو حديثة •

وكل ما ينقل الكلمة أو يسجلها أو يحفظها وسيلة اعلامية ، ويختلف بذلك عن الاتصال الجماهيرى الذى يتجاوز المنطوق الى الحركة ، وما يترتب عن الحركة من نتائج •

وسواء وقفنا عند الاعلام بمدلوله المحدد ، أو الاتصال الجماهيرى بمدلوله الواسع ، فان كل ما يساعد على اتصال الناس والمجتمعات والبلدان بعضها ببعض ، فهو من وسائل الاعلام أو الاتصال الجماهيرى ، وان كان علينا أن نميز بين الاثنين فى المدلول العلمى •

ويرى « راسل نويمان » فى مقال له بمجلة « رسالة اليونسكو » أو « ماكلوهان » قد عكس الآية • وأن الأداة لا تحدد المضمون ، وانما الذى يحدده هما الثقافة والفكر ، وأن الثقافة والفكر حين تصبح التكنولوجيا قادرة على بثهما ، فان هذه القدرة هى التى تضيف على الوسيلة أهميتها ، ولا يمكن لأية وسيلة تكنولوجية حديثة ، أن تتحرر من الطابع الثقافى الذى يسيطر عليها ويبتها ، فاذا كانت وسيلة الاعلام

القديمة سمعية أو بصرية لا تتجاوز نطاقها القومى ، فان الوسيلة التكنولوجية الحديثة قد امتدت بالارسال عبر الحدود القومية ، وانها تستطيع أن تملأ طابعها الثقافى والفكرى ويغدو التدفق الحر للبرامج على اختلافها خاضعا لمن يملك ولن هو أقوى .

ولهذا تنظر الدول النامية الى ذلك التدفق الاعلامى بحذر ، وتراه نوعا من الاستعمار الجديد . وهو فى الحقيقة كذلك ، ومن الصعب صده ، الا اذا توفرت لدى هذه الدول النامية القوة التكنولوجية الحديثة . فالبرامج الترفيهية من مسلسلات درامية أو موسيقية ، أو عروض لمناسبات قومية تفرق الارسال التلفزيونى فى كافة أنحاء العالم ، وبالذات دول العالم الثالث ، لأنه يعتمد على استيراد البرامج الأجنبية ، وبذلك يحدث الصراع الحضارى المعروف بين القديم والجديد . والغلبة بلا أدنى شك سوف تكون لمن يملك القوة التكنولوجية المؤثرة .

واذا نظرنا الى الاعلام فى دول العالم الثالث تجده فى حالة تبعية لاعلام الدول المتقدمة ، اذ أن أكثر من ٨٠٪ من الأنباء التى تذيئها على العالم تصدر من الدول الكبرى المتقدمة . . تصدر منها وعنهما . وليس للبلاد النامية منها أكثر من ١٠٪ الى ٣٠٪ اذا كانت فى هذه الدول النامية أحداث هامة تثير العالم أو تمس مصالح زلزال ، أو أعاصير ، أو ما شابه ذلك ، وهذا ما يدفعنا الى تناول موضوع هام . . هو الاعلام العالمى أو الدول وصراع الدول الكبرى .

الاعلام العالمى وصراع الدول الكبرى

ان الاعلام العالمى أو « الدولى » أصبح اليوم قوة رهيبية بفضل شبكة الاتصالات الحديثة ، والأقمار الصناعية ، وتتصارع الدول الكبرى للسيطرة على أكبر قدر ممكن من وسائل الاعلام . لكى تسيطر على الرأى العام العالمى، ويكون لها الكلمة العليا . كما أصبح الفضاء الخارجى مجالاً للصراع العنيف بين القوتين الأعظم الولايات المتحدة الأمريكية . والاتحاد السوفيتى ، حتى أصبح الفضاء الآن يعج بمئات من الأقمار الصناعية بكافة أنواعها . . . أقمار للارسال التليفزيونى عبر القارات ، وأقمار خاصة للتجسس ، واستكشاف ما يدور داخل هذه الكرة الأرضية من تحركات عسكرية ، وقواعد صاروخية ، . . . وأقمار خاصة باكتشاف ما فى باطن الأرض من كنوز طبيعية . . . ذهب وبتترول ، وماس ، وحديد ، وفوسفات ، ومنجنيز . . . الخ . لكن يمكن للدولة التى تكتشف ذلك أن تسيطر على منابع القوة .

وسوف تشهد الأعوام القادمة تقدماً وسباقاً رهيباً فى

اختراعات وسائل الاعلام والتجسس أيضا للسيطرة على الرأى العام العالمى ، أو السيطرة والتأثير المباشر الفعال فى أية دولة من الدول .

وازاء هذا السباق الرهيب بين الدول الكبرى الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتى ، اليابان ، الصين ، انجلترا ، فرنسا .. وغيرها ، للحصول على أحدث أجهزة وسائل الاعلام المؤثرة فى الرأى العام ... ما موقف دول العالم الثالث .. والعالم العربى ازاء هذا التطور الحضارى السريع .

وتبلورت عدة أسئلة هامة ، شكلت قضية ساخنة أثارت اهتمام خبراء وأساتذة الاعلام فى المنظمة الدولية « اليونسكو » . مما حدا بها الى عقد مجموعة من المؤتمرات الدولية ، لتحديد ماهية تلك القضية ، وعناصرها وأبعادها ، ومحاولة ايجاد حل سلمى قبل أن تتفاقم هذه المشكلة ، ويصبح من المتعذر ايجاد حلول لها . وسوف نتعرض الى هذه المؤتمرات الدولية ، ومناقشة بعض الآراء التى أثارت فيها ، محاولين أن نتلمس وجهة نظر عربية ، فيما يدور حولنا من صراع الحضارات .

والأسئلة التى أثارت تبلورت فى هذه الاستفسارات . وسائل الاعلام الحديثة فى العالم الآن .. فى يد من ؟ وما هى مصادر الاعلام الذى تنقله وفى أى الجهات يتدفق ؟ .. وهل منتجو الاعلام هم أيضا مستهلكوه ؟ ألا يعنى مدى وقوة وتكنولوجيا وسائل الاعلام الحديثة الدافئة أن هذه الوسائل ميزة لا يمكن أن يستمتع بها الا البلاد الغنية ؟ وألا يعنى هذا بدوره نوعا من السيطرة أشد من سابقه ، ولكنه ذو أثر مرعب مع ذلك . واذا كان تدفق الاعلام يتخذ ذلك سبيلا واحدا فحسب ، فأية فرص هناك أمام الدول الفقيرة لممارسة

« حق الرد » ؟ وما هي الآمال لاعادة توازن الاتصال والاعلام
على نطاق عالمي ؟ •

ان هذه الأسئلة الحيوية الهامة قد عرضت على بساط
البحث خلال المناقشات التي دارت أثناء الدورة التاسعة
عشرة لمؤتمر اليونسكو العام في نيروبي (أكتوبر - نوفمبر
عالم ١٩٧٦) •

ومنذ عدة سنوات دأب عدد كبير من الدول الأعضاء
باليونسكو - معظمها من الدول النامية - على مطالبة اليونسكو
بأن تساعدنا فيما تبذله من جهود لاصلاح الخلل في تدفق
المعلومات بين شمال الكرة الأرضية وجنوبها ، وذلك عن
طريق تعزيز وكالات الأنباء التي تعد حلقة جوهرية في
سلسلة الاتصال •

وقد أجريت الدراسات في هذا السبيل منذ وقت مبكر •
وبدأت اليونسكو باقتراح عدد من التعديلات في لوائح البرق
المطبقة على الصحافة • ومن هذه التعديلات خفض أجور نقل
البرقيات الصحفية العادية : وخفض رسوم الرسائل الصحفية
التي يزيد طولها على ١٠٠ كلمة ، وزيادة التيسيرات وخفض
الرسوم الخاصة بالرسائل التي يتم ارسالها اللاسلكية الى
أى جهة •

وقد انضمت اليونسكو الى المجلس الدولي للاتصالات
الصحفية البعيدة ، في الدفاع أمام احدى لجان الاتحاد
الدولي للاتصالات البعيدة عن استمرار العمل بأجور « الكابل
الصحفي » الخاص •

★ ففى آسيا والشرق الأقصى : عقد أول اجتماع خاص
بتطوير وسائل الجماهيرية في بانكوك (تايلاند) فى يناير

١٩٦٠ ، وعقد اجتماع ثان في ديسمبر ١٩٦٠ لبحث على وجه التحديد انشاء وكالات الأنباء في آسيا وأوصى مندوبو ٤١ دولة بانشاء وكالة أنباء اقليمية فتأسست منظمة وكالات الأنباء الآسيوية في ١٩٦٣ وظلت منذ ذلك الحين تعمل على تعزيز التعاون وتبادل الأنباء بين أعضائها .

★ وفي أمريكا اللاتينية : عقد أول اجتماع اقليمي لبحث موضوع وكالات الأنباء في سنتياجو (شيلي) في ١٩٦١ ، ولكن الموقف في هذا الاقليم كان يختلف اختلافا كبيرا عنه في آسيا فقد ظل عدد الوكالات القومية في أمريكا اللاتينية محدودا خلال الخمسة عشر عاما التالية ، على الرغم من عقد اجتماع ثان في كوبتو (اكوادور) في ١٩٧١ . وفي يوليو ١٩٧٩ عقد في سان جوزيه (كوستاريكا) أول مؤتمر دولي لبحث سياسة الاعلام في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، وأوصى « بانشاء وكالة أنباء لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أو مجموعة من وكالات الأنباء في الاقليم ولكن الدول المشتركة اشترطت أيضا « أن لا يمس انشاء هذه الوكالات بأي حال حرية العمل في الوكالات القائمة أو تطورها في المستقبل » .

★ وفي أفريقيا : عقد أول مؤتمر لبحث موضوع وكالات الأنباء في ١٩٦٣ ، وأوصى خبراء ٢٩ دولة بانشاء اتحاد لوكالات الأنباء الأفريقية . وقد تجددت هذه الفكرة أخيرا في دراسة أجراها اتحاد الدول الأفريقية .

وعلاوة على ذلك انعقد في تونس في ١٩٧٥ مؤتمر لوكالات الأنباء العربية والأفريقية ، والقيام بإجراء دراسة تفصيلية للتسهيلات القومية والاقليمية اللازمة لنقل الأنباء الأفريقية العربية ، مع الإشارة الى التسهيلات الحالية الخاصة بوكالات الأنباء والاتصالات الحديثة .

ان صعود العالم الثالث على المسرح الدولى وانفجار الثورة النفطية فى خريف ١٩٧٣ قد حتما قيام نظام اقتصادى دولى جديد • ولكن مطلب البلاد النامية لا يقتصر على المجالين الاقتصادى والاجتماعى ، بل انه يشمل كذلك قطاعات متنوعة أخرى • ، مثل التربية والتعليم والتغذية ، واستغلال أعماق البحار والمحيطات وإدارة الاتصال الصناعية والتبادل الثقافى وسياسات الاعلام وما اليها •

ان قضية أهمية اقامة نظام عالمى جديد للاعلام قد طرحت بمناسبة المؤتمر الرابع لرؤساء دول وحكومات البلاد غير المنحازة الذى انعقد فى مدينة الجزائر فى سبتمبر ١٩٧٣ • وفى اطار اليونسكو احتلت هذه القضية مكان الصدارة فى المؤتمر الاقليمى الذى عقد فى سان جوزيه (كوستاريكا) فى يوليو ١٩٧٦ ، ثم فى مؤتمر اليونسكو العام الذى عقد فى نيروبي خلال شهرى أكتوبر - نوفمبر ١٩٧٦ •

وفى دراسة (ماكامينان مكاجيانسر) المدير العام المساعد لليونسكو لشئون الثقافة والاعلام ، والمدير العام السابق للتعليم بوزارة التربية والتعليم فى آندونيسيا قال : « الاعلام • • هو التزويد بالأخبار اليومية ويسرنى أن تكون اليونسكو منبرا لمناقشة بعيدة المدى فى هذا الشأن ، تتفق تماما مع رسالتها » • بهذه الكلمات التى صرح بها السيد أحمد مختار امبو ، المدير العام لليونسكو فى نوفمبر ١٩٧٦ ، خلال انعقاد المؤتمر العام للمنظمة فى نيروبي وجه الأنظار الى مشكلة كبرى فى العالم الحديث • ما هى المسألة التى يدور حولها النقاش ؟ ولماذا يدور هذا النقاش فى اليونسكو ؟ •

ان أول وأوضح نقطة يجب بيانها هو أن الاعلام اليوم

يعنى القوة • القوة التكنولوجية ، والقوة السياسية ، على الصعيدين القومى والدولى •

ولكن هذه القوة غير موزعة توزيعاً متكافئاً ، ذلك أن القراءة التى تحكم استخدامها يتم اتخاذها بصورة متزايدة فى تلك البلاد التى تملك وسائل متطورة لانتاج المعلومات وتخزينها ، ونقلها • ويمكن القول بوجه عام أن المعلومات والاتصالات خاضعة لسيطرة وسائل الاعلام الغربية (الصحافة ، المذيع ، التلفاز ، الأفلام ، النشر • الخ) •

وحسبنا أن نذكر مثلاً واحداً ، ففى ٢٥ نوفمبر ١٩٧٥ نالت سورينام (غيانا الهولندية) استقلالها ، ولم يحتل هذا النبأ بين يومى ٢٤ ، ٢٧ نوفمبر سوى ٣٪ من المساحة المخصصة للأنباء الخارجية فى ١٦ صحيفة يومية رئيسية فى ١٣ دولة من دول أمريكا اللاتينية ، وجاءت هذه ال ٣٪ جميعاً من وكالات الأنباء الدولية فى الدول الصناعية ، هذا على الرغم من أن سورينام أكبر مساحة من إنجلترا ، وهى الثالثة دولة فى العالم تنتج « البوكسيت » •

وفى هذه الأيام الأربعة كان ٧٠٪ من الأنباء الخارجية التى نشرتها هذه الصحف تتعلق بالدول الصناعية ، وكان مصدر أربعة أخماس هذه الأنباء هو وكالات الأنباء نفسها • وهذا المثال يمكن أن يفسر لنا لماذا يصعب على البلاد النامية أن تقبل موقفاً ترى نفسها فيه مجرد « مستهلك » لماذا نتيجة « المعلومات » لا تسيطر على صناعتها وتوزيعها مادة هامة ثقافياً واقتصادياً ، ان لم تكن أكثر من ذلك •

وهل من الانصاف أن ينقسم العالم الى فئة قادرة على اسماع صوتها لأنها تملك الوسيلة لذلك ، وفئة عاجزة عن ذلك ؟ هذا فى الحقيقة هو لب القضية •

وقد أوضح السيد (أمبو) أن نشر المعلومات عملية تجرى من جانب واحد ، وتصدر عن مراكز قليلة أهمها فى البلاد الصناعية • ومثل هذه المعلومات تعكس بالضرورة اهتمامات وأمانى وآراء البلاد التى تصدر عنها تلك المعلومات وتعتمد على وسائل اتصالها ولذلك تجنح الهيئات المعنية بالاعلام الواسع النطاق - شاعت أم أبت - الى ممارسة نوع من السيطرة الفعلية يتيح لها فرض نماذج ثقافية معينة • وهذا الحل فى استخدام وسائل الاعلام الجماهيرية يمثل تحديا دفع اليونسكو الى اتخاذ الوسائل التى يقضى بها واجبها كما نص عليه دستورها وهو :

« المعاونة على تقدم العلم والفهم المتبادل بين الشعوب باستخدام كافة وسائل الاعلام الواسع النطاق ، وتحقيقا لهذه الغاية توصى بعقد الاتفاقيات الدولية التى تراها ضرورية لتشجيع حرية انتشار الأفكار بالكلمة والصورة • ولذلك شرعت اليونسكو فى اجراء سلسلة من الدراسات عن الوسائل العالمية للاعلام الجماهيرية ، وأصدرت نتائج هذه الدراسات فى كتاب بعنوان « الاتصالات العالمية » ظهرت طبعة حديثة منه فى ١٩٧٥ •

وفى عام ١٩٥٧ رفعت اليونسكو تقريراً الى الجمعية العامة للأمم المتحدة لفتت فيه الأنظار الى حدوث « مجاعة فى المعلومات » وأوضحت أن ثلثى سكان العالم يعوزهم الحد الأدنى من المعلومات • فشرعت اليونسكو فى تقديم معونة فنية مكثفة لتطوير وسائل الاعلام الجماهيرية وشملت انجازاتها خلال خمسة عشر عاماً ما يلى :

★ انشاء معهد آسيوى لتطوير الاذاعة فى ماليزيا بالتعاون مع اتحاد الاذاعات الآسيوية •

★ المساعدة على تطوير وكالات الأنباء القومية والاقليمية
وكالة « برناما » فى ماليزيا ، وكالة « كانا » فى البحر
الكاريبى .

★ تنمية الصحافة القومية اليومية والريفية (توجو ،
مالى ، كينيا ، غانا ، تنزانيا ، توباجو) .

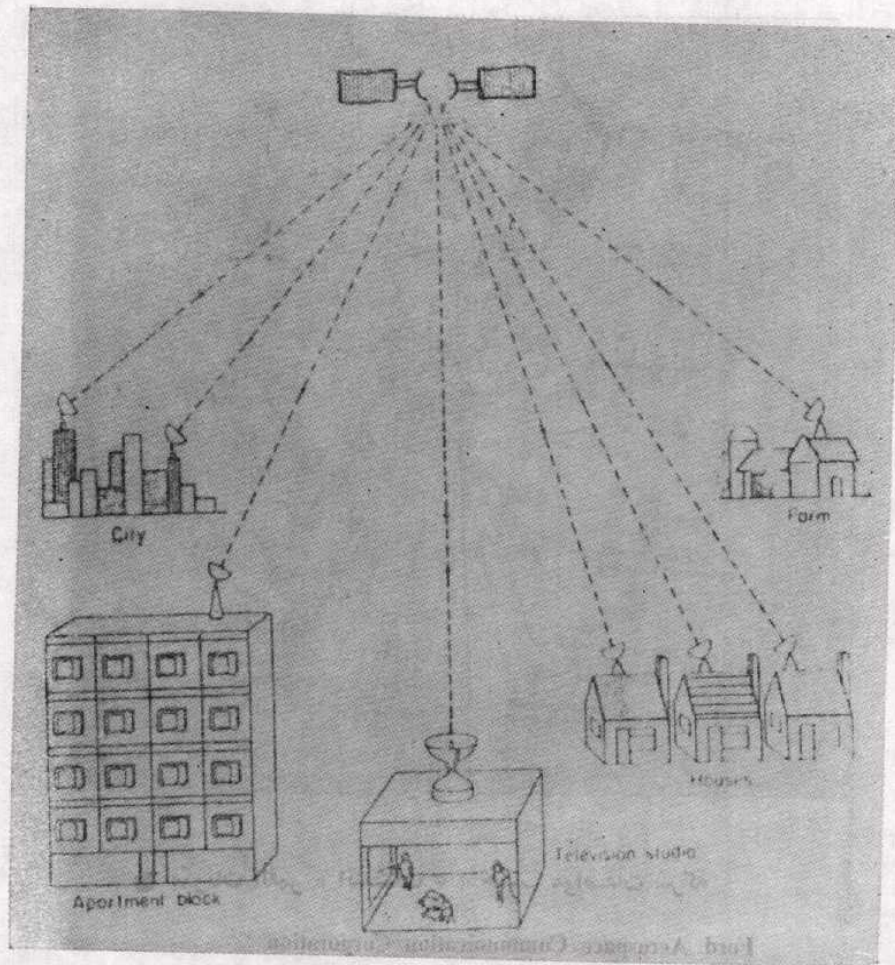
★ المعاونة على تأسيس معاهد للاعلام ، تدريبا وبعثا
(السنغال ، اكوادور ، نيجيريا ، كينيا ، الهند ، ماليزيا ،
الفلبين ، جزر البحر الكاريبى) .

★ تشجيع استخدام المذيع كاداة للتنمية الريفية
(الهند ، غانا ، السنغال) .

★ اقرار سلسلة من الاتفاقيات الدولية (عن توزيع
المواد السمعية والبصرية واستيراد المواد التعليمية ، والعلمية
والثقافية ، واصدار اعلان يتضمن توجيهات لاستخدام اذاعة
الأقمار الصناعية) .

ولكن اليونسكو ظلت منذ انشائها تنمو طوال ثلاثين
عاما فازداد عدد الدول المنتسبة اليها اليوم ١٤٥ دولة ، بعد
أن انضم اليها العديد من دول العالم الثالث التى استقلت
حديثا . وقد آثار هذا النمو مشكلة جديدة ، وهى ازالة
الفجوة وتقريب المسافة الشاسعة بين الدول الصناعية والدول
النامية ، وخاصة فى وسائل الاعلام .

ولذلك تعنى اليونسكو بالتفكير فى اقامة « نظام عالمى
جديد » . وهو الموضوع الذى ظل مدرجا فى جدول أعمال
الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٤ . وهذه القضية الساخنة التى
مازالت تثير انتباه خبراء الاعلام وأساتذته فى أنحاء العالم
للوصول الى حلول عملية فعالة .



- البث المباشر من قمر صناعي • أطباق ذات قطر ه قدم فوق
- الأسطح تستقبل اشارات تلفزيونية أو اشارات ذات اتجاه واحد من قمر
- تقوية •

نحو اعلام عالمی جدید

ان الخلل الحالى الموجود فى نظام الاعلام العالمى ، ليس اقتصاديا فحسب ، بل له أيضا آثار ثقافية ، فهو يحطم القيم الثقافية المستقلة ، ويغرس مكانها روح التبعية الصامتة الخفية « ولا ريب أن مبدأ الشخصية الثقافية المستقلة يتحطم اذا تمنع من « ينقل » المعلومات بالتفوق التكنولوجى على من « يستقبلها » .

وهذا واضح فى كل الدول النامية التى تعتبر ميدانا خصبا ، ومنطقة سهلة التأثير عليها من أجهزة الاعلام الحديثة للدول الكبرى ، فنعرفها بطوفان من الكتب الفكرية والثقافية لا يراز نواحى القوة والعظمة لهذه الدول الكبيرة ، وأيضا تغمرها بأمواج من الحملات الإذاعية المستترة ، وكذلك الارسلات التليفزيونى عن طريق الأقمار الصناعية . وتغرس فى تلك الدول النامية عن طريق الأفلام ومختلف وسائل الاعلام ، جوانب القوة الرهيبة العسكرية التى تملكها لتسيطر بها على أى بقعة فى الأرض . بل لقد استغلت

اسرائيل وسائل الاعلام الحديثة وخاصة الاعلام الأمريكى
فى تشويه صورة الرجل العربى أمام الرأى العام العالمى
وقدمته على أنه رجل متخلف جاهل ، يعيش فى الصحراء على
الفطرة ، يجمع النساء من حوله ويتزوج أعدادا كثيرة منهم،
وهو غير مثقف ، ولا يفكر الا فى العرب والاعتداء على
الآخرين • وجاءت ٦ أكتوبر ١٩٧٣م محطمة كل أسوار
الاعلام العالمى ، وكل بيت فى العالم ، لتظهر صورة العربى
الحقيقية عامة ، والمصرى خاصة • فعندما اتحدت ارادة الأمة
العربية، حطمت حاجز الخوف، واستعادت حقوقها فى سيناء ،
واذا اتحد العرب مرة أخرى سوف تعود الأرض السليبية فى
فلسطين ، وقيام الدول الفلسطينية بعون الله •

أقول أن حرب أكتوبر ٧٣ ، نسفت الحواجز التى كان
الاعلام العالمى - والذى تسيطر عليه الدول الكبرى - يضعها
أمام الدول النامية ، لتكون فى كهف النسيان أمام العالم
المتحضر • جاءت هذه لتثبت للعالم كله :

أن الجيش المصرى استطاع بفضل قدرته على استخدام
التكنولوجيا الحديثة أن يخدع الأقمار الصناعية الجاسوسية ،
وحرمها من تصوير تحركاته الفعلية ، لاجتياز أكبر مانع
مائى فى تاريخ الحروب • وكذلك خدع جميع أجهزة
المخابرات للدول الكبرى الأمريكية ، والمخابرات الروسية
والانجليزية ، والفرنسية ، والاسرائيلية التى تعتمد على
هذه المخابرات لمعرفة كل ما يدور داخل الجيش المصرى •

وأثبتت هذه الحرب للعالم كله بفضل أجهزة الاعلام
العالمية التى نقلت أخبار هذا الزلزال الضخم المغير لخريطة
الشرق الأوسط ، والمفاهيم والنظم العسكرية فى الحروب
الحديثة • أن الرجل العربى ، والمقاتل المصرى والسورى

لا يعيشان فى جهل • وأنهما قد استخدما أحدث وسائل التكنولوجيا ، وأسقطوا كما قال « موشى ديان » وزير الدفاع الاسرائيلى عقب عبور القوات المصرية قناة السويس فى أكتوبر ٧٣ للصحفيين بيأس شديد : « لقد آخلىنا كافة التحصينات على طول القناة ، بغير نظام فى أغلب الأحوال ، ونحن ندفع كل يوم ضريبة الدم فى صورة معدات وطائرات ودبابات • وفقدنا الكثير من الطائرات والدبابات • وفقدنا الكثير من طائرات سلاحنا الجوى وسنحتاج الى مدرعات بعد أن دمر المصريون مئات منها • لهذا لا نقوم بتعبئة قوات الاحتياط فحسب ، بل ربما استدعينا كذلك المتقدمين فى السن •

لست أعرف كيف ستنتهى هذه الحرب • ان المصريين يتقدمون ، ومعهم أسلحة هائلة ، وأنه لأمر مرعب أن يحاسب المرء فى مثل تلك الظروف • ان ما يهمنا الآن هو اسرائيل • لتذهب الى الشيطان هذه البحيرات المرة ، أو أى مناطق أخرى • ان قواتنا تتآكل ، ولدى أمل كبير فى أن يرسل الينا الأمريكيون امدادات من الأسلحة •

وكان ديان قد أعد بياناً آخر ، يخاطب فيه الشعب الاسرائيلى على شاشة التلفزيون فى ذات الليلة ذلك البيان الذى وصفه «مارك جيفين» الخبير العسكرى الاسرائيلى • بأنه قد أثار ذهولاً لدى الجميع لأن الجمهور الاسرائيلى لم يكن مهتماً لتقبل مثل تلك الأنباء • خاصة ان التقارير الصحفية بسبب الرغبة فى تشجيع الأهالى • كانت تنطوى على مبالغاة غاية فى الغرابة مثل • قمنا بتدمير جميع الجسور المصرية ، وأن قواتنا قد صدت المصريين الى الخلف وهكذا •

ويؤكد (مارك جيفين) أن ظهور ديان لاعلان الحقائق

المرة كان حتما سيؤثر على الروح المعنوية للاسرائيليين
تأثيرا بالغا .

وهكذا فان « جولدا مائير » شخصا ، هى التى أمرت
ديان بالامتناع عن اذاعة هذا البيان على شاشات التلفزيون .
أما هذا البيان الذى كان وزير الدفاع الاسرائيلى فى لحظة
اليأس - قد قرر اذاعته على الشعب فى اسرائيل فكان نصه :

« أيها المواطنون .. لن أخفى عليكم أننا نجتاز موقفا
عصيبا . وقواتنا فى الجولان وعلى جبهة السويس فى حالة
ذعر تام . وتقوم بالتقهقر أمام القوات المصرية والسورية
.. كما لم يعد لخط بارليف وجود . ان أجهزة اشغال مياه
القناة التى كنا قد أعدناها قد صارت خرابة .. اننى
لا أتمنى أن أكون الآن فى الموقف الذى يعانى به رجال مدرعاتنا
فى هذه اللحظات على كلتا الجبهتين . لقد تم تحييد سلاح
الجو الاسرائيلى بواسطة الدفاع الجوى فى كل من مصر
وسوريا . وقد بلغت خسائرننا فى اليوم الأول للحرب من
الفانتوم والسكاى هوك وحدهما ٣٦ فانتوم و ٣٤
سكاى هوك » .

وموشى ديان هذا .. هو نفسه الذى أعلن فى حرب ٦٧
التي انتكس فيها الجيش المصرى .. أن لاسرائيل اليد
الطولى تضرب من تشاء . فى أى مكان وأن الجيش الاسرائيلى
لا يقهر ، وأن خط بارليف يضاهى خط ماجينو الفرنسى فى
الحرب العالمية الثانية . وأن العرب لن تقوم لهم قائمة .
وخاصة الجيش المصرى .

وفى حرب أكتوبر ٧٣ ، اضطرت أجهزة الاعلام العالمية
أن تنقل تفاصيل هذا الزلزال الى العالم كله . وظهرت

الحقيقة واضحة • بل نقلت هذه الأجهزة من كافة وسائل الاتصال العالمية ، موقف العربى من السلام وهو فى موقف القسوة •

وهذا يؤكد حقيقة أن الانسان العربى يحب السلام ، ولا يحب أن يعتدى على الآخرين ، الا لاستعادته حقوقه بعد استنفاد كل الوسائل السلمية • وعندما ظهرت حقيقة قضيتنا أمام الرأى العام العالمى ، تدخلت الدول الكبرى لارساء قواعد السلام فى المنطقة ، ولكنها تجاهلت لب المشكلة والمأساة •• وهو القضية الفلسطينية ودار الصراع الدموى مرة أخرى ، وظهرت مذابح صبرا وشاتيلا على مسرح الأحداث فى لبنان •• ومازالت المنطقة ساخنة ومشتعلة مهما استكانت لحظات •• طالما لم تحل القضية من جذورها ، واعادة حقوق الفلسطينيين •• واقامة دولة فلسطينية على أرض فلسطين •

أقول ان من يسيطر على أجهزة الاعلام الحديثة يملك قوة التأثير فى الرأى العام العالمى • وكما قال أحد علماء الاتصال •• ان العالم قد مر بأربع ثورات •• الأولى ثورة الأرض ، حين استطاع الانسان أن يفلح الأرض لتؤتى ثمارها ، والثانية الثورة الصناعية ، حين روض الانسان الطبيعة واستعمل البخار ونمى المجتمع الصناعى الحديث ، والثورة الثالثة هى ثورة التكنولوجيا وما قدمته للانسان من اختراعات سهلت حياته ، وملأتها ، وأخيرا ثورة الاعلام •• وهى الثورة التى نميش فيها الآن ، وصار الاعلام جزءا من حياتنا اليومية •

ولهذا تحاول الدول الكبرى أن تبتلع الدول النامية وتجذبها الى مدارها الفلكى ، لتكون تابعة لها • وأن تحتكر

الإعلام العالمى نتيجة لامكانياتها المادية الرهيبة فهناك مثلاً عدة وكالات اخبارية عالمية منها (رويتر) الانجليزية ، و (آ . ب) الأمريكية • و (آ . ف . ب) الفرنسية وغيرها • تحتكر كلها أخبار العالم • ولذلك تبنت اليونسكو كما قلت هذه القضية الخطيرة لاعداد نظام جديد للإعلام العالمى وساعدت على انشاء وكالة « كانا » وهى وكالة أنباء مستقلة لدول الكاريبى • وفى العدد الأخير من مجلة « السياسة الخارجية العالمية » أفردت جزءاً كبيراً بعنوان « حرب الاعلام الضخمة » وهو مجموعة من المقالات تعالج الجوانب المختلفة للمشكلة أن هناك فى العالم الثالث الآن عدم ثقة تجاه الليبرالية العربية ، وأن فكرة حرية التبادل سواء فى البضائع أو المعلومات أصبحت فكرة مشكوك فيها • وكلما حاولت الدول النامية أن تقيم كيائها القومى عن طريق الاعتماد على النفس ركزوا على دور الاتصال العالمى فى تنمية ما يسمونه بالقيم المعادية وسياسة « التدفق الحر للمعلومات » التى تبناها الغرب ، والتى تتعرض الآن لانتقادات عديدة من الدول النامية ، فان قادة هذه الدول ينادون بأن هذا المفهوم أعطى حفة من وكالات الأنباء الغربية والشبكات المختلفة الفرصة لتتجمع معظم أخبار العالم والمواقف والآراء الغربية واقتصاديات الأسواق على المجتمعات النامية • وهم يعتقدون أن النمط المستورد من الصحافة الحرة من شأنه أنه يبذر بذور الخلاف والصراع فى بلادهم بدلاً من تنمية الوحدة التى تعد حيوية لنموها الاقتصادى ولإقامة دولة مستقلة حديثة •

وينصب الهجوم على الوكالات العالمية على ثلاث نقاط هى :

★ ان الوكالات لها سلطة وقوة أكثر من اللازم ، وفي استطاعتها التغلغل في جميع المؤسسات •

★ أن خدمات هذه الوكالات ليست عالمية ، وإنما تختار الأخبار التي تتفق مع المواقف الغربية ومصالحها ، ومن ثم فهي منحازة تماما نحو تغطية الدول المتقدمة دون الاهتمام بأخبار العالم الثالث •

★ أن أخبار هذه الوكالات ينقصها الدقة التي على أساسها تدعى الوكالات صفتها العالمية ، ان معظم ما يرد عن العالم الثالث لا يركز على الحقائق ويتسم بالتحيز والاثارة ومن ثم فان السيطرة الغربية على تدفق المعلومات يؤثر على النمو القومي ، ويعطى معلومات خاطئة عن عدالة متطلبات العالم الثالث لاقامة نظام جديد للاعلام العالمى ، ولكن مثل هذا النظام لن يقام فى يوم وليلة خاصة وأن معظم الدول النامية لاتزال تتناول مع الوكالات الغربية وهيئات الاذاعة والتليفزيون •

وليس هناك ما ينكر أن الغرب مسيطر على وسائل الاعلام ، وعلى الرغم من وجود أكثر من ١٢٠ مائة وعشرين وكالة أنباء ، فان الوكالات الكبيرة تطغى على الآخرين بحكم امكانياتها التكنولوجية والبشرية ، وأن معظم الدول فى العالم تعتمد على الوكالات الكبرى . فيكفى أن تعرف أن هذه الوكالات ترسل فى اليوم الواحد أكثر من ٥٠٠ ألف كلمة ، فانه يتبين لنا مدى ضخامة هذه الوكالات •

وأن الدول النامية غير مجبرة على استكمال أخبار تلك الوكالات ، وتمزو هذه الوكالات نجاحها الى دقة أخبارها وعدم تحيزها ، فى حين تقول الدول النامية أن سبب هذا

الانتشار ليس فى نوعية خدماتها ، وانما فى تاريخها المرتبط بالاستعمار ، وتقديمها العلمى والفنى .

ومن أوائل العقد الثامن أدى ظهور العالم الثالث وضرورة حل مشاكله الى الشعور بالحاجة الى الدفاع عن هذه الشخصية الثقافية المستقلة ، واستخدامها فى وضع منهج علمى لحل مشكلة التنمية . وهذا هو السبب فى أن السياسة الثقافية والسياسة الاعلامية والواقع أنه لا يمكن الفصل بين هاتين السياستين يجب ادماجهما فى كافة الجهود المبذولة لتحقيق التنمية .

وتطالب هذه الدول النامية أن تتخلص هذه الوكالات من تركيزها على الدول الغربية ، ولكن يرى البعض أن هذا صعب جدا ، لأن معظم أسواق هذه الوكالات فى الدول الغربية الصناعية ، ومع ثم فلا مناص من أن تتحدث هذه الوكالات الى الدول النامية فى لغة غريبة عنها ، وعلى سبيل المثال حين تصف هذه الوكالات ارتفاع ثمن البن على أنه (أزمة بن) فان هذا يعد غير صحيح أو أمين .

كما بدأ العالم الثالث يشعر باحساس من العجز تجاه التأثيرات الثقافية التى تسيطر على العلاقات بينه وبين الغرب عن طريق وسائل الاتصال . وهذا يعد طريقا واتجاها واحدا من الغرب الى الدول النامية . حاملا معه الأفكار والقيم التى قد تكون غير متفقة مع تقاليد هذه البلاد .

ومن الأمور التى جرت عليها هذه الوكالات استعمال اختصارات عامة ، وصفات غير دقيقة ، فأى نظام لا يتفق مع نظم الغرب يوصف بأنه ماركسى أو ديكتاتورى ، كما يطلق على المقاتلين فى حركات التحرير ارابيين .

وهناك اختلاف واضح بين الموقفين الثقافيين للدول النامية والغربية ، وذلك فى مفهوم مهمة الاعلام . ان الغرب ينظر الى الاعلام بأنه وسيلة لنشر الأخبار ، فى حين تنظر اليه الدول النامية كوسيلة فعالة لممليات التنمية هذه مصدرها الدولة فالدول النامية ترى أن أجهزة الاعلام لايد وأن تكون تحت سيطرة الدولة باعتبارها الأداة الفعالة لنشر سياسات التنمية . وفى هذا يقول أحد الصحفيين الأفارقة :

« يجب أن نخطط نمونا ، وبالتبعة لايد من تخطيط أجهزة الاعلام . أن دورها يجب أن يكون للوصول الى أقصى مراحل التنمية . ان دولة فى عجلة للتنمية تعد كأنها دولة فى حالة طوارئ ، ومعنى هذا الحد من حرية النقد فى ضوء أولويات الدولة النموية . وأولوياتنا هى الحقوق الجماعية ومصلحة الأمة كمجموعة ، وليس حقوق الفرد الانسانية التى يهتم بها الغرب أيما اهتمام » .

فى الوقت الحاضر يزداد عدد الدول الأعضاء التى تدرك أن اليونسكو جمعت ثروة طائلة من التجارب والخبرة فى جميع أنواع العالم ، وتسمى لطلب مساعدتها فى حل المشكلات المتصلة بالمعلومات والاعلام ، وفى وضع السياسات المناسبة فى هذا الشأن . واليونسكو لا تتدخل الا بناء على طلب خاص من الدول الأعضاء ووفقا لتعليمات الهيئة الرئيسية المشرفة عليها ، الا وهى المؤتمر العام ، وليس لليونسكو سياسة اعلام خاصة تقترحها على الدول الأعضاء .

وقد عقد فى يوليو ١٩٧٦ بمدينة سان جوزيه بكوستاريكا أول مؤتمر حضره مندوبو الحكومات فى اقليم واحد لبحث مسألة سياسات الاعلام ، وكان هذا المؤتمر الذى جمع مندوبى أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبى أول

علامة على طريق البحث عن الاثراء المتبادل للثقافات ،
والتقريب الصحيح بين الشعوب • وأنشأت اليونسكو لجنة
دولية لدراسة مشاكل الاعلام ، تهدف الى محاولة التقريب
وجهات النظر التي اختلفت بين أعضاء اليونسكو حول
الاعلان الذى صدر فى المؤتمر العام لليونسكو عام ١٩٧٦ ،
بخصوص وسائل الاعلام ، ومستقبل الاتصال • وتقوم حركة
عدم الانحياز أيضا باعطاء اهتمام خاص بوسائل الاعلام ،
ومستقبل الاتصال • وتقوم حركة عدم الانحياز أيضا باعطاء
اهتمام خاص بوسائل الاتصال وقد عقدت اجتماعات عديدة
خرجت منها ببعض الأسس العامة مثل :

★ تنمية وسائل الاعلام باعتبارها مزية اجتماعية فى
خدمة التنمية الشاملة للأمة •

★ تبادل الأخبار بين الدول النامية ومنها الى العالم
الصناعى •

★ تحدى القيم الغربية للأخبار ولمفهوم الغرب للتدفق
الحرة للمعلومات وهناك نواح عديدة للنقد توجهها الدول
النامية تجاه وسائل الاعلام العالمية • فهى ترى أن هذه
الوسائل تعمل لجذب النصفوة المختارة فى الدول النامية ثم
الضغط عليها ، وأحيانا تقدم لها الرشاوى لكى تقوم
بتشكيل سياسة بلادها الاعلامية بحيث تتفق مع مصالح
التوسع الاقتصادى الرأسمالى ويرى البعض ضرورة حماية
الدول النامية من الغزو الثقافى الغربى •

وهناك من يتقدم ببعض المقترحات لتحقيق ما يسمى
بالاشراف الدولى على الاتصال وفى مقالة بمجلة « السياسة
الخارجية » الأمريكية يقول كاتبه :

« لابد من اقامة نظام يضمن المساواة فى الاتصال ،
وذلك عن طريق اقامة نوع من الاشراف على استعمال الأقمار
الصناعية وتحدد مهام أربعة لهذا الاستعمال هى :

– اكتشاف الموارد الطبيعية الموجودة فى العالم ،
وتسجيل أحوال البيئة فى كل منطقة ومشاكلها ، مثل عدم
نقاء الهواء والمياه والتفجيرات النووية وغير ذلك من النشاطات
التي تؤثر فى الانسان •

– ايجاد موجات خاصة لتبادل المعلومات على المستوى
الدولى ، ويمكن أن تقوم الأمم المتحدة بهذه المهمة ••

– تخصيص موجات جديدة للدول النامية •

– تقديم مساعدات فنية الى الدول النامية بدون ربطها
بأية شروط سياسية ، وهذا من شأنه أن يزيل الشك من
أذهان قادة الدول النامية بأن الدول الكبرى تحتكر الاعلام
الدولى •

وفى الوقت الذى أوصى فيه مؤتمر اليونسكو عام
١٩٧٦م بإنشاء وكالة أنباء لأمريكا اللاتينية ، والبحر
الكاريبى ، أو اتحاد لوكالات الأنباء فى الاقليم، عنى المؤتمر
بالنص على وجوب عدم التعرض لحرية العمل فى الوكالات
الحالية أو تطورها فى المستقبل • وأن تعدد وتنوع مصادر
الاعلام هو الضمان الوحيد لقيام الاعلام على أساس المبدأ
الديمقراطى القائل بأن كل الشعوب والأمم سواء فى
الكرامة • والديموقراطية نفسها تتطلب اشتراك أكبر عدد
ممكن فى عملية الاعلام •

ان تقدم وسائل الاتصال فى العالم جعل من الضرورة
اقامة نظام دولي للاتصال الدولية أساسه احترام استقلال

الدول وتقاليدها ، ومراعاة مشاكلها ، وضمان عدم الاعتداء الاعلامى من دولة على دولة أخرى .

وما من دولة الآن تستطيع أن تعيش فى عزلة تامة عن الاعلام العالمى . بسبب التقدم العلمى والفنى لوسائل الاتصال . . . وأنه مهما حاولت دولة ما وضع رقابة قوية ، فان الشعوب فى استطاعتها متابعة ما يجرى فى الخارج بسبب سهولة التدفق الاعلامى . ولعل هذا من شأنه أن يخدم شعوب العالم وخاصة فى اطار حقوق الانسان ومرونة النظم السياسية . وهناك أمثلة كثيرة مثل ما حدث فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية فبسبب تعرض شعبها لوسائل الاتصال الغربية وبخاصة فى ألمانيا الغربية ، فان حكومتها بدأت نوعا من الانفتاح ، واعتنقت سياسة جديدة تتسم بالمرونة ، وقد حدث نفس الشئ فى بولندا والمجر ، وحتى فى الاتحاد السوفيتى والصين . وبدأ العالم يسمع أصواتا لم تكن لتسمع من قبل ، كما حدث فى أوغندا ، وتشاد . . .

وتجمع وكالات الأنباء كثيرا من الأخبار التى تظهر كل يوم فى الصحافة العالمية وتذيعها على الصحف . ويوجد فى العالم اليوم ٩٠ دولة لها وكالات أنباء خاصة ، ولكن ٤٠ دولة لاتزال تفتقر الى هذه الوكالات . وسيطر على المسرح الدولى خمس وكالات كبرى للأنباء تنتمى الى أربع من الدول المتقدمة صناعيا . وقد أدى هذا الى تدفق المعلومات من منبع واحد ، وبقاء هذا الحال . . . هو محل اهتمام واسع النطاق .

التنظيم الدولي الجديد للأعلام ...

مجموعة من الأسئلة الهامة أثارت اهتمام الباحثين والمفكرين في مجال الاعلام الدولي ، مما دفعهم الى محاولة البحث عن اجابات ، من خلال دراسات علمية جادة ، ومقالات وتصورات ، لالقاء الاضواء على هذا النظام الجديد العالمي للاعلام الدولي .

ما هو هذا النظام العالمي الجديد للاعلام ، وما أسبابه ومبرراته ، وكيف يمكن اقامته ؟ وما هي العناصر التي يتألف منها هذا النظام ؟ وهل اقامة نظام عالمي جديد للاعلام .. اقتراح ممكن التنفيذ ؟ .

لذلك ينبغي علينا أن نناقش تلك الأفكار والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع الهام .. ونحن نعيش الآن عصر الاعلام . والتقدم التكنولوجي الرهيب . وما هي أسبابه .. وما هي مبرراته ؟ .

ان الاعلام في العالم الحديث يتسم باختلالات أساسية

تعمكس انعدام التوازن الذى يسود المجتمع الدولى • وهى
توجد فى طائفة عريضة من المجالات ولا سيما فى الميادين
السياسية ، والقانونية ، والفنية : والمالية • وسوف نتحدث
عن كل منها بالتحديد :

الجوانب السياسية

★ اختلال كمى صارخ بين الشمال والمجنوب :

لقد نشأ هذا الاختلال عن التفاوت بين حجم الأنباء
والمعلومات الصادرة عن العالم المتقدم ، والموجهة الى البلاد
النامية ، وحجم التدفق فى الاتجاه العكسى ، ويصدر مايقارب
٨٠٪ من تدفق الأنباء العالمية عن الوكالات غير الوطنية ، غير
أن هذه الوكالات لا تكرر لأنباء البلاد النامية الا بنسبة بين
٢٠٪ و ٣٠٪ من تغطيتها الاعلامية ، على الرغم من أن البلاد
النامية تشكل ما يقرب من ثلاثة أرباع البشرية • وينجم عن
هذا احتكار واقعى حقيقى من جانب البلدان المتقدمة •

★ عدم مساواة فى موارد المعلومات :

تحتكر خمس من الوكالات غير الوطنية الكبرى فيما
بينها نصيب الأسد من الموارد المادية والطاقات البشرية (١) ،
فى حين ان ثلث البلدان النامية تقريبا ليس لديها حتى الآن
وكالة وطنية واحدة •

ويوجد لذلك عدم مساواة فى توزيع طيف الذبذبات
الاذاعية بين البلاد المتقدمة والنامية • فالأولى تسيطر على

(١) تملك أكبر خمس وكالات دولية معا أكثر من ٥٠٠ مكتب وتوظف ٤٣١٩ مراسلا
بالخارج ١١٦ بلدا وتصدر كل منها يوميا ما بين ١٢/١ و ١٧ مليون كلمة فى المتوسط •

حوالى ٩٠ ٪ من أصل انطيف ، بينما لا تملك البلدان النامية الوسائل التى تحميها من الاذاعات الأجنبية ، وكثيرا ما يصعب عليها أن تنافسها ولا سيما أن بعض هذه الاذاعات ترسل من محطات واقعة داخل بلاد نامية ، وفيما يتعلق بالتلفزيون • فلا يقتصر الأمر على أن ٤٥ ٪ من البلدان النامية لا تملك تلفزيونا خاصا بها • ان هذا التفاوت يزيد من حدته أن هذه البلاد يذاع فيها عدد كبير من البرامج المنتجة فى البلدان المتقدمة •

★ هيمنة فعلية ورغبة فى السيطرة :

وتتضح مثل هذه الهيمنة والسيطرة فى عدم الاهتمام الملحوظ لدى وسائل الاعلام فى البلدان المتقدمة ، ولا سيما فى الغرب ، بمشكلات البلدان النامية واهتماماتها وتطلعاتها فهى تقوم على القوة المالية والصناعية والثقافية والتكنولوجية وينجم عن ذلك اعتبار معظم البلاد النامية مجرد مستهلكة للمعلومات التى تباع مثل أية سلعة أخرى • • وتمارس هذه الهيمنة وتلك السيطرة فى المقام الأول عن طريق التحكم فى تدفق المعلومات الذى تختاره وتمارسه الوكالات غير الوطنية العاملة دون عائق فى معظم البلدان النامية ، والذى يقوم بدوره على التحكم فى التكنولوجيا ، كما يتمثل ذلك فى التوابع الصناعية لشبكات الاعلام التى تسيطر عليها كليا الاحتكارات الدولية الكبرى •

★ نقص فى المعلومات عن البلدان النامية :

تنتقل الأحداث الجارية فى البلاد النامية الى العالم عن طريق وسائل الاعلام غير الوطنية • وهذه البلاد فى الوقت ذاته « تحاط علما » باستمرار بما يجرى فى الخارج عن

طريق نفس القنوات • وتفرض وسائل الاعلام غير الوطنية طريقتها الخاصة فى رؤية العالم على البلدان النامية بأن ترسل الى البلدان النامية فقط الأنباء التى عالمتها ، أى الأنباء التى وصفتها وقطعت أوصالها وشوحتها • ونتيجة لذلك تعلم أحيانا مجتمعات متقاربة جغرافيا بعضها عن بعض عن طريق هذه الشبكات غير الوطنية فقط • وفضلا عن ذلك ، كثيرا ما تسمى تلك الشبكات الى اظهار هذه المجتمعات عندما تهتم بها فعلا - فى صورة مجففة الى أقصى حد ، بأن تركز على الأزمات والاضرابات والتظاهرات والانقلابات العسكرية الخ • • أو حتى تعرضها للسخرية • وإذا حدث وأظهرت صحافة البلاد الصناعية مشكلات العالم الثالث وانجازاته وتطلعاته بصورة موضوعية فانما يكون ذلك فى شكل ملاحق أو اعداد خاصة تتقاضى مقابلها مبالغ باهظة كاعلانات •

✱ بقاء الحقبة الاستعمارية :

ان نظام الاعلام الراهن يعمل على بقاء نوع من الاستعمار السياسى والاقتصادى والثقافى ينعكس فى التفسير المفرض غالبا للأنباء المتعلقة بالبلدان النامية • ويتجلى ذلك فى القاء الضوء على أحداث تكون أهميتها محدودة أو حتى معدومة فى بعض الأحوال ، وفى تجميع وقائع متفرقة وإبرازها على أنها « كل » ، وفى إبراز الوقائع بصورة تجعل الاستنتاج الذى يستخلص منها مواتيا بالضرورة لمصالح الشبكة غير الوطنية ، وفى تضخيم أحداث ضيقة النطاق بغية إثارة مخاوف لا مبرر لها ، وفى السكوت عن أوضاع غير مواتية لمصالح البلاد الأصلية لهذه الوسائل الاعلامية • وبهذه الطريقة لا تغطى أحداث العالم الا بالقدر الذى

يناسب مصالح مجتمعات معينة • وكذلك تشويه المعلومات استنادا الى القيم الاخلاقية والثقافية والسياسية الخاصة بدول معينة تحديا لقيم الأمم الأخرى واهتماماتها • وتقوم معايير الاختيار بوعى أو بدون وعى على أساس المصالح السياسية والاقتصادية للشبكة غير الوطنية وللبلدان التي تترسخ فيها هذه الشبكة • وينبغي أيضا التركيز على استخدام التسميات المشكوكة والنوعوت والتعارف المغرضة التي يتم اختيارها بقصد التحقير •

✱ تأثير منفرد في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

بالاضافة الى السيطرة على تدفق الأنباء العالمية والتلاعب بها ، تمارس البلدان المتقدمة أشكالاً أخرى من الهيمنة على مؤسسات الاتصال فى العالم الثالث • فهى بادئ ذى بدء تملك وسائل الاعلام عن طريق الاستثمار المباشر • ثم هناك شكل آخر للسيطرة • ، هو اليوم أكثر حسما بكثير ألا وهو شبه احتكار الاعلان فى جميع أنحاء العالم الذى تمارسه وكالات الاعلان الكبرى التى تعمل بأسلوب شركات وسائل الاعلام غير الوطنية وتكسب ايراداتها عن طريق خدمة مصالح الشركات الصناعية والتجارية غير الوطنية التى تسيطر بدورها على عالم الأعمال • ويتمثل شكل آخر من السيطرة فى التأثير التى يستخدم فى معارضة التطور الاجتماعى وتمارسه بصورة مكشوفة المؤسسات التى تعمل فى الدعاية • فضلا عن ذلك فالاعلان والمجلات وبرامج التليفزيون تمثل اليوم أدوات للسيطرة الثقافية والتثقيف من الخارج ترسل الى البلدان النامية رسائل تسيء الى ثقافتها وتتعارض مع قيمها وتضر بأهدافها وجهودها الانمائية •

★ رسائل لا تناسب المناطق التي تنشر فيها :

وحتى الأنباء الهامة قد تتجاهلها وسائل الاعلام الكبرى عمدا مفضلة معلومات أخرى تهم فقط الرأى العام فى البلد الذى تنتمى اليه الوسائل المعنية وترسل هذه الأنباء الى البلدان المتعاملة معها ، والواقع انها تفرض عمليا عليها على الرغم من أن قراء ومستمعى هذه البلدان لا يهتمون بها . ولا تأخذ وسائل الاعلام الجماهيرية الكبرى والعاملين بها فى الحسبان الأهمية الموضوعية الحقيقية لرسائلها الاعلامية . وتغفلتها للأنباء مصممة لتلبية الحاجات الوطنية لبلدانها الأصلية وهى تغفل أيضا تأثير أنبائها فيما وراء حدودها الخاصة . وهى تتجاهل حتى الأقليات الهامة والجياليات الأجنبية التى تعيش فى أراضيتها الوطنية والتى تختلف احتياجاتها فيما يتعلق بالمعلومات عن احتياجات أهل تلك البلدان .

وعليه لا يمكن اغماض الأعين عن أن نظام الاعلام الراهن ، القائم كما هو اليوم على تركيز شبه احتكارى للقوة فى مجال الاتصال فى أيدي قلة من الأمم المتقدمة يعجز عن تلبية تطلعات المجتمع الدولى الذى يعانى من حاجة ملحة الى نظام يستطيع حفز حوار أفضل ، حوار يجرى بروح الاحترام المتبادل والكرامة .

• الجوانب القانونية •

يقوم المفهوم التقليدى للحقوق الخاصة بالاعلام على أساس اعتبارات فردية ، على حساب الاحتياجات الجماعية . والاطار القانونى الدولى الراهن مغيب ، بل لا وجود له فى بعض المجالات فضلا عن ذلك فان تطبيق التشريعات الراهنة يجرى بصورة تمسفية فهو مؤات لعدد قليل من البلدان على

حساب الغالبية ، وذلك بفضل مفهوم الحرية خاص بأولئك الذين يملكون وسائل الاعلام أو يسيطرون عليها وكثيرا ما يكونون هم الأشخاص ذاتهم الذين يملكون وسائل الانتاج أو يسيطرون عليها . وينبغي فى هذا السباق اثاره كثير من التساؤلات .

الحقوق الفردية وحقوق المجتمع :

أبرزت الفلسفة التى سادت حتى اليوم حقوق عدد صغير من الأشخاص أو الهيئات المتخصصة فى هذا المجال . ونتيجة لذلك أغفلت الى حد حقوق الجماعات ومصالحها بيد أنه لو صح أن الحق فى المعلومات جوهرى للوضع البشرى ، فهو أيضا حق طبيعى لكل مجتمع بشرى ، بمعنى أن كل شعب يحس بنزوع جارف الى الاتصال بالغير ، ليس فقط لتفهم شخصيته الخاصة وصوتها ، بل أيضا لمعرفة الشعوب الأخرى وتفهمها بصورة أفضل ، وهكذا ينشأ عن طريق قنوات الاتصال المقامة نتيجة لذلك ظروفًا من شأنها تهيئة المناخ من التفاهم والاحترام المتبادل وعلاقات تعاون تفيد الجميع .

حرية الاعلام أم حرية القائم بالاعلام :

تصور حرية الاعلام على أنها نتيجة طبيعية لحرية التعبير ، ولكنها فى الواقع فهمت على أنها « حرية القائم بالاعلام » . ونتيجة لهذا أصبحت أداة للسيطرة فى أيدي الذين يتحكمون فى وسائل الاعلام . وبلغ القانون فقد نجم عنها تقديس حقوق المشتغلين بالاعلام . بينما تغفل واجباتهم ومسؤولياتهم تجاه من يعلمونهم .

الحق فى الوصول الى مصادر المعلومات :

يفهم هذا الحق بطريقة منحازة ، ويستفيد منها أساسا أولئك الذين يمتلكون موارد تمكنهم من الحصول على المعلومات وإبلاغها ، وقد هيا هذا الوضع الواقعى لبعض الشركات الكبرى عبر الوطنية تحويل هذا الحق الى امتياز، ويمكن القوى الغنية من بسط سلطاتها على قنوات الاعلام .

عدم فاعلية حق التصحيح :

على عكس القانون الداخلى لبعض البلدان ، ينظم القانون الدولى حق التصحيح بصورة غير فعالة على حد بعيد . وباستثناء اتفاقية عام ١٩٥٢ ، لا توجد وسائل سليمة تمكن الدول من تصحيح المعلومات الزائفة أو غير الدقيقة المتعلقة بها . فضلا عن ذلك فان اتفاقية عام ١٩٥٢ ذاتها غير فعالة تماما (أنظر المادتين ٣ و ٤) . والواقع أن النظم مقيدة وليست فى صالح البلاد النامية .

عدم وجود قواعد دولية للسلوك المهنى والقصور الذى يكتنف النظام الذى يحكم المهنة وفى هذا السياق يزد من انعدام التوازن أيضا عدم وجود قواعد للسلوك المهنى على الصعيد الدولى وقد ثبت أنه لا فاعلية للجهود التى ظلت تبذلها حتى اليوم اليونسكو والأمم المتحدة لاقامة قواعد سلوك دولية تناسب حاجات الفرد والمجتمع .

عدم التوازن فى مجال حقوق المؤلف :

ظلت مسائل حقوق المؤلف لوقت طويل تنظمها اتفاقية بيرن لعام ١٨٨٦ التى تتسم بطابع حمائى فى نطاق تطبيقها ومدة سريان حقوق المؤلف وقلة التنازلات التى يمكن تطبيقها

على هذه الأحكام • وتنص الاتفاقية العالمية لعام ١٩٥٢ المعدلة في عام ١٩٧١ والتي تشرف عليها اليونسكو على درجة من الحماية أقل شدة • وفيما يتعلق باتفاقية فلورنسا ، فإنها نظرا للتأثيرات التي تتسم بالحماية التي قد تشيعها بينما هي في الوقت نفسه تحفز تداول الأعمال الفكرية من البلدان الصناعية الى البلدان النامية • لم تفد الأخيرة قط • وعموما أدى النظام الدولي للنشر والتوزيع السائد اليوم ، تحت ستار حقوق المؤلف ، الى تغلب بعض المصالح التجارية في الدول المتقدمة وأسهم بصورة غير مباشرة في تحقيق السيطرة الثقافية والسياسية لهذه البلدان على المجتمع الدولي بأكمله •

عدم التوازن في توزيع مصدر الطيف :

يتعين أن يكون الهدف هو شجب أحكام المادة ٩ من نظام الاذاعة التي تضمن بقاء المصالح المكتسبة فيها يتعلق بتوزيع الطيف ، ومن ثم تحرم البلدان حديثة الاستقلال من الوسائل المرضية لجعل أصواتها مسموعة •

الفوضى وفقدان التنسيق في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية واستخدام التوايح الصناعية فضلا من عدم المساواة الصارخ بين الدول في هذا المجال •

ينتظر بسبب عدم وجود أي تنظيم فعال ، أن تزداد أوجه عدم المساواة الراهنة في هذا المجال ، مع تدعيم حقوق الأقوياء بصورة يستحيل علاجها • وغنى عن البيان أن تقدما كبيرا جرى في هذا الميدان بحيث أنه في غياب التنظيم الكافي يتوقع حدوث غزو حقيقى من الاذاعات والبرامج التلفزيونية يبلغ درجة انتهاك الأراضي الوطنية والمساكن

- الخاصة ويمثل فى الحقيقة شكلا من أشكال انتهاك العقول .
- ويتعين شجب هذا الخطر بكل الوسائل الممكنة .

الجوانب الفنية المالية

بسبب البنى الموروثة عن الاستعمار وضآلة حجم التبادل التجارى وتهاون العلاقات الاقتصادية ، مازالت المواصلات السلكية واللاسلكية بعيدة عن تحقيق آمال إقامة صلات أوثق وتدفع أكبر للمعلومات بين البلاد النامية . وتستفيد البلاد المتقدمة من أكثر قنوات الاتصال وموارده كفاءة وأقلها تكلفة . وتعانى البلاد النامية من جميع عوائق التنظيم الحالى لشبكة المواصلات السلكية واللاسلكية الراهنة ، الذى تتسم بالقصور وارتفاع التكاليف فى أن معا وقد تمكنت الدول المتقدمة بفضل سبقها التكنولوجى ونظام رسوم المواصلات الدولية الذى أرسته ، من أن تستفيد من أوضاع وامتيازات احتكارية سواء عند تحديد فئات نقل المطبوعات والمواصلات السلكية واللاسلكية أو فى استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات . وقد أخفقت آخر محاولات معالجة هذا الوضع مثل محاولات المؤتمر الاقليمى الادارى للاذاعة بالترددات المنخفضة / الترددات المتوسطة الذى نظمته الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، فى اصلاح النظام بطريقة مرضية ، والواقع أن هذا المؤتمر انما « صدق روتينيا » على وضع واقعى ضار بمصالح البلاد الصغيرة .

ويرجح أن يعمق البدء فى استخدام التوايح الصناعية من عدم التوازن هذا اذا لم يتخذ قرار دولى حاكم واذا لم تقدر المساعدات التكنولوجية الى البلاد النامية . ويتبدى عدم التوازن هذا بصورة خاصة فى المجالات التالية :

المواصلات السلوكية واللاسلكية :

ان البنى والانماط الراهنة لشبكات المواصلات السلوكية واللاسلكية القائمة بين البلاد النامية تقوم فقط على معايير الربح وحجم الحركة ، ولذا تشكل عائقا خطيرا فى سبيل تنمية الاعلام والاتصال • وهذا العائق يؤثر فى كل من البنى الأساسية ونظام الرسوم •

وفيما يتعلق بالبنى الأساسية ، ويلاحظ فضلا عن عدم وجود اتصالات مباشرة بين البلاد النامية ، ان شبكات الاتصال مركزة فى البلاد المتقدمة ويمنع تخطيط البنى الأساسية الذى وضعته القوى الاستعمارية السابقة ، فيما يتعلق ببعض البلاد النامية ، أى امكانية لارسال المعلومات فيما وراء حدودها (محطات أرضية تسمح فقط باستقبال برامج التليفزيون المنتجة فى البلاد الصناعية ، دون امكانية لارسال نحو تلك البلدان) •

أما فيما يتعلق بالرسوم فالوضع أكثر مدعاة للدهشة ، بل وغير منطقي البتة فى بعض جوانبه • فنظام الرسوم الراهن المصمم لغير صالح الارسلات الصغيرة يشجع استمرار قبضة البلدان الغنية على خناق تدفق المعلومات • وأقل ما يقال فى هذا الشأن أن من الغريب أن تكلف الاتصالات عبر مسافة ما بين نقطتين داخل البلاد النامية أكثر مما تكلفه بين نقطتين بينهما نفس المسافة فى البلاد المتقدمة • كذلك ، ليس هناك ما يبرر أن يكلف نقل الرسالة نفسها من بلد متقدم الى بلد نام أقل مما لو نقلت فى الاتجاه المضاد • وأن بقاء بعض الممارسات التى لا تتفق والعصر كاف فى حد ذاته لتفسير بعض المعايير السارية : فلماذا على سبيل المثال،

تكلف دائرة صحفية تليفونية أحيانا مثل دائرة تليفونية أو ربما أكثر منها وكيف تقبل الميزة التي تتمتع بها وكالات الأنباء الكبرى التي تضمن ، نظرا لكثافة حركة رسائلها استخدام الدوائر كل الوقت بتكلفة لا تزيد في الأحيان عن متوسط الاستخدام اليومي لمدة ساعة واحدة ؟ ويزداد الوضع سوءا في بعض البلاد بسبب تأجير شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية لشركات أجنبية علة وجودها هي الاستغلال والربح وتوجيه حركة الرسائل الدولية الى بلادها الأصلية .

★ التوابع الصناعية :

رغم أن مؤتمر جنيف لعام ١٩٧٧ حاول وضع المقومات الرئيسية لاجراء يهدف الى منع الخروج على الاستخدام الرشيد للتوابع الصناعية ، فمازالت البلاد النامية مهددة بالاستخدام الفوضوي للفضاء الجوي الخارجي ، بما قد يزيد اختلال التوازن الذي يؤثر على شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية حاليا .

توزيع الترددات الاذاعية :

تبرز اليوم بصورة ملحة مشكلة تخصيص طيف الترددات ، وهو مورد طبيعي عالمي ولكنه . والواقع أن البلدان النامية أكثر تصميمًا اليوم من أي وقت مضى على أن تتحدى بقوى الحقوق التي أدعتها لنفسها الدول المتقدمة في استخدامها لطيف الترددات ، كما أنها عازمة أيضا على الحصول على نصيب عادل من هذا الطيف . ومن المعروف عامة أن عددا قليلا من الدول المتقدمة تسيطر على حوالي ٩٠٪ من مصدر الطيف ، وأن البلاد النامية ، وإن كانت تغطي مساحة أوسع

امتدادا الا أنها تملك قنوات أقل مما تملكه البلاد المتقدمة .
أما كثافة الطاقة لكل كيلومتر مربع فهي أقل بمقدار أربع
مرات في البلاد النامية منها في البلاد المتقدمة .

★ نقل المطبوعات :

ان اختلال التوازن الملاحظ في مجال المواصلات السلوكية
واللاسلكية يحدث أيضا في نقل الصحف والمطبوعات :

– فاتفاقية البريد العالمية تحكم تعريفات وأسعار توزيع
الصحف ، كما تحكم تعريفات وأسعار توزيع جميع أنواع
البريد الأخرى ، وجميع الدول الأعضاء في اتحاد البريد
العالمى ملتزمة باحترامها .

– وفيما يتعلق بالصحف ، ودون أن يغيب عن الذاكرة
دورها كوسيلة للاعلام والثقافة والتعليم ، تسمح اتفاقية
البريد العالمية للدول الأعضاء بمنح تخفيض اختياري بعد
أقصى ٥٠٪ على التعريفات على المواد المطبوعة بالنسبة لكل
من الصحف والدوريات والكتب والكتيبات .

– وبالإضافة الى الصيغة الاختيارية لهذا التخفيض ،
يخضع البريد الجوي لحد أدنى من الأسعار لا يشجع على نقل
المطبوعات القليلة التداول ، أى تلك التى تنتج في البلاد
النامية بالذات .

والدول النامية تدرك هذه الأخطار ، كما تدرك هذه
التفاوتات المختلفة ولقد ساعدت مؤتمرات رؤساء الدول
ومؤتمرات عدم الانحياز : وكذلك كثير من الاجتماعات التى
نظمتها هيئات دولية كما ساعدت الاتصالات بين الأجهزة
المشاركة في قطاع الاعلام بطريق غير مباشر ، على التوضيح

التدريجي للتدابير التي ينبغي أن تتخذ من أجل إقامة نظام دولي جديد للاعلام . وتحقيقا لهذا الغرض ، أنشئت بعض البنى سواء على الصعيد الاقليمي (اتحادات ووكالات الهيئات الاذاعية الافريقية والاسيوية والأمريكية اللاتينية والعربية) أو بين دول عدم الانحياز (مجلس التنسيق الدولي الحكومي للاعلام ، ولجنة التنسيق التابعة لمجمع وكالات الأنباء ، واللجنة الخاصة بالتعاون بين منظمات الهيئات الاذاعية ، ولجنة الخبراء للمواصفات السلوكية واللاسلكية لدول عدم الانحياز . . الخ) .

ولكن هذه كلها تظل انجازات محدودة تنحصر قيمتها في أنها عبرت عن الرغبة في التقدم والتغيير ، أما الأمر الجوهرى فهو لا يزال ينتظر الانجاز ، كما أن الطريق مازال طويلا . ويتوقف النجاح قبل كل شئ على البلدان النامية . ولكنه أيضا مشروط بالتعاون من جانب شركائها ، أى البلاد المتقدمة والمنظمات الدولية . فكيف يمكن اذن إقامة ذلك النظام العالمى الجديد للاعلام ؟ وما هى العناصر التي يتألف منها ؟

التنظيم الدولي الجديد للاعلام .. وكيف يقام ؟

واذا كان من الطبيعي في أيامنا أن نسعى الى تحقيق نظام عالمي جديد تقوم على أساسه وبمقتضاه علاقات الدول في شتى المجالات فقد بات من الطبيعي أن يحاذي هذا النظام ، لتدعيمه وتثبيت أقدامه ، نظام عالمي جديد يتصل بالاعلام كفيل بالاستجابة لرغابتنا . ان هذه الفقرة المقتبسة تعبر تماما عن السؤال عما ينبغي أن ينطوى عليه هذا النظام العالمي الجديد للاعلام . فرغم أن الرأي العام يزداد تقبلا للمبدأ ، الا أن مضمونه مازال غير محدد .

وينبغي التأكيد على أن النظام الجديد يتطلب اعادة تكيف كاملة ، فهو ليس وصفة جاهزة قادرة على تحويل الوضع الجائر بين ليلة وضحاها الى وضع أقل جورا . فالوضع الراهن نتاج تاريخ طويل ، ولذلك لا يمكن اصلاحه سريعا ، والأحرى أن يكون الهدف هو البدء في عملية تجرى في هذا الصدد على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية ،

لأن الأمر يحتاج الى تدابير محددة فعالة ، لا الى مناقشات أكاديمية •

وأن هذا النظام الجديد لذا يعتبر حاجة ملحة ، بل والتزاما ، يستهدف اقامة علاقة مساواة بدلا من العلاقة الحالية القائمة بين أولئك الذين يسيطرون وأولئك الذين يخضعون للسيطرة وسوف يبدو في صورة تداول حر ومتوازن للمعلومات ينظم على أساس احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الخاص بسيادة الدول وسلامة أراضيها •

ويسمى النظام العالمى الجديد للاعلام ، القوائم على المبادئ الديمقراطية الى اقامة علاقات مساواة فى مجال الاعلام بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية ويهدف الى قدر أكبر من العدالة ومن التوازن • وهو لا يتعرض بأى حال لحرية الاعلام ، بل يقترح ضمان تطبيق هذا المبدأ بـعدالة وانصاف لجميع الدول ، وليس فقط بالنسبة للدول الأكثر تقدما •

— ومن أجل بلوغ هذا الهدف ، ينبغى اتخاذ مجموعة من التدابير بهدف معالجة أوجه النقص فى النظام العالمى الراهن وسد الثغرات به ، وتقويم التوازن فى العلاقات الدولية فى هذا المجال • وينبغى ألا تعود البلاد النامية مجرد مستهلكة للمعلومات بل ينبغى أن تصبح منتجة مستقلة على نطاق كامل فى قطاع المعلومات والاعلام وهذه الحاجة الى التغيير الجذرى ، التى يجب اثاره وعى المجتمع الدولى ، بأكمله بها ، ينبغى أن تؤدى الى مبادرات جديدة على جميع المستويات والى تدابير طويلة الأجل بدرجات متفاوتة •

من وجهة النظر السياسية

ينبغي أن يكون الهدف في هذا الصدد هو تحديد سياسة للاعلام ودور المعلومات وكذلك تحديد التدابير التي تتخذ فيما يتعلق بجمع الأنباء وتحريرها واختيارها ونشرها ، بغرض التخلص من الآثار المختلفة عن عنصر الاستعمار . ينبغي ألا يغيب عن الذاكرة أبدا أن الاعلام حاجة اجتماعية وليس مجرد سلعة . ويجب معاملة آمال المجتمعات والجماعات والأمم وهمومها وكفاحها على قدم المساواة وفي أمانة وموضوعية تامة ، مع تجنب الاستفزات وتأييد قضايا الحرية والعدالة والدفاع عن حقوق الانسان في بعدها العالمي الكامل وبذل كل جهد المتخلص من عواقب الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري وجميع ممارسات التفرقة الأخرى ، وخدمة قضية السلام في العالم . وينبغي أن تتخذ هذه التدابير على ثلاثة مستويات ، وأن تتناول كل من وسائل الاعلام المختلفة .

فيما يتعلق بالبلدان النامية

يجب أن يكون الهدف :

— تحديد سياسات الاعلام الوطنية باعتبارها ضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة وبحيث تثير اهتمام مواطنيها بتلك التنمية .

— الاهتمام عند صياغة هذه السياسات الوطنية للاعلام بالبحث عن تدابير تسهل التبادل الأمثل للبرامج الاخبارية على مستوى الاقليمي وشبه الاقليمي ، وتعزيز المشاركة الايجابية والحاسمة من جانب جميع البلاد النامية في تشغيل

المراكز والشبكات الدولية للاعلام والمعلومات •

— مضاعفة اتفاقات التبادل بين أجهزة المعلومات ومهاد التدريب والبحوث والمنظمات الوطنية والاقليمية والدولية المتصلة بقطاع الاعلام بطريق مباشر أو غير مباشر • وينبغي فى هذا السياق تكثيف تبادل الصحفيين والتقنيين بغية تعزيز التفاهم المتبادل على نحو أفضل •

— تعزيز وتنمية البنى القائمة ، ولا سيما بين دول عدم الانحياز ، مع المساعدة فى الوقت نفسه ، بالتعاون مع البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية المعنية ، على اقامة وسائل الاعلام واعداد الموظفين المؤهلين والحصول على المواد والمعدات الملائمة بروح الاعتماد الجماعى على النفس •

— تنظيم وتعزيز المعونة للبلاد الأقل تطورا •

— ايلاء عناية خاصة للمعلومات التى توفرها المراكز الوطنية لجمع المعلومات أو مجتمعات الأنباء للبلاد النامية ، عن المشكلات التى تهم مناطق أو بلاد كل منها •

— تنبيه وسائل اعلام البلاد المتقدمة الى نواحى اختلال التوازن وأوجه العجز والنقص فى نظام الاعلام الحالى ، بترتيب اجتماعات (مؤتمرات أو حلقات دراسية أو ندوات) بين المسؤولين عن مختلف وسائل الاعلام فى كل من البلاد المتقدمة والنامية •

— تنظيم حملة واسعة النطاق فى مجال الاعلام فى الجامعات فى كل من البلاد النامية والمتقدمة ، تهدف الى تدريب أو اعادة تدريب المهنيين والى غرس النظام الاقتصادى الدولى الجديد والنظام العالمى الجديد للاعلام •

– تحقيق ديمقراطية موارد المعلومات وبنائها • ويعنى هذا ، على المستوى الأفقى ، انشاء وكالات أنباء وطنية وأجهزة للتعاون المعونة المتبادلة بين البلاد النامية ، مثل مركز التجميع التابع لوكالة أنباء دول عدم الانحياز أو الاتحادات الاقليمية (الأفقى العربى ، والآسيوى ، والأمريكى اللاتينى) • كما يعنى ، على المستوى الرأسى ، الحد من احتكارات وكالات الأنباء الكبرى بتشجيع عقد اتفاقات دولية تستهدف الاستخدام المتساوى والمعادل لجميع وسائل الاتصال ، بما فيها التوايح الصناعية •

– انشاء نظام يعزز التداول الحر والمنصف بين البلاد المتقدمة والنامية ، من حيث كل من المضمون والحجم والكثافة •

– تنفيذ سياسة وطنية لتشجيع الابداع الأدبى والفنى ، بوضع نظام ضريبى يساعد على ذلك بقدر الامكان •

– تشجيع انشاء أو تطوير جمعيات وطنية للمؤلفين تهدف الى تحقيق الادارة المثلى لموارد الدول المعنية المستمدة من استغلال الأعمال الفكرية بكل أنواعها •

فيما يختص بالبلدان المتقدمة

على هذه البلدان أن تسعى الى تحقيق الأهداف التالية :

لفت انتباه الجمهور الى ما تتخذه البلدان النامية من تدابير ، مع التأكيد على اعتماد مختلف أمم العالم بعضها على بعض بشكل متزايد • أنه فى الواقع من غير المعقول أن يظل الرأى العام فى البلدان المتقدمة غير مدرك لاتساع الفجوة بين هذه البلدان وبين البلدان المحرومة ، أو أن يتخذ موقف اللامبالاة بالأمر • ويمكن للرأى العام المتنور أن

يلعب دورا كبيرا فى تحديد المواقف من هذا التحدى الرئيسى الذى يواجهنا فى هذا العصر وباستطاعة وسائل الاعلام فى هذه البلدان أن تساعد على تحويل الرأى العام ، وأن تستفيد من هذا التحول ، وذلك عن طريق ابراز أوضاع التباين القائمة ووضع حدا لصممتهم عن تقدم البلدان النامية ومشكلاتها واهتماماتها . وكذلك من الأمور التى تعود بالنفع على وسائل الاعلام الكف عن اعتبار المتفهمين مجرد مستهلكين تقتصر احتياجاتهم على بعض المنتجات فحسب ، على حساب كل الأمور التى تهتم البلدان النامية .

– المساعدة على « نزع الطابع الاستعماري » للاعلام باتخاذ موقف موضوعى من تطلعات البلدان النامية واهتماماتها ، وفى الوقت ذاته تحاشى كل اثاره للبغيضاء أو التمييز العنصرى أو الدينى أو السياسى أو لى لون آخر من ألوان التمييز ، وكل ما من شأنه أن يحرف أو يشوه أو يحط من قدر الاجراءات التى تتخذها البلدان النامية .

– المساعدة على اقامة توازن فى تداول المعلومات عن طريق تخصيص مزيد من المساحة فى الصحف وبرامج الاذاعة والتليفزيون للأنباء الخاصة بالبلدان النامية وتلك التى تخص المهاجرين العاملين فى تنمية البلدان المضيفة ومن أجل رفاهيتها .

تعزيز التفاهم المتبادل عن طريق تشجيع وسائل الاعلام فى البلدان الصناعية على تخصيص المزيد من العناية بمحتوى المنشورات والاذاعات ارضاء لحاجات المستمعين والمشاهدين والمشاركين فى الداخل وتوسيعا للتعريف عن ثقافات وحضارات الشعوب الأخرى ، ولا سيما تلك التى توجه إليها تلك المنشورات والاذاعات .

– التثبت من أن أهل الصحافة والقلم يلزمون جانب الحذر الى أقصى حد ويدققون بأنفسهم فى صحة وقول جميع ما يستعملون من مواد وبيانات وحجج من شأنها أن تؤدى الى المزيد من التسابق على التسليح .

التثبت من أن الصحفيين يحترمون قوانين البلد والقيم الثقافية لمختلف الشعوب ويقرون بأن حق الشعوب فى الاعراب عن الأمور التى تهمهم وفى معرفة تلك التى تهم غيرهم من الشعوب له من الأهمية بالقدر نفسه اللازم لاحترام الفرد .

– وضع حد للأنشطة الخبيثة التى تقوم بها المحطات الأجنبية المنشأة خارج الحدود الوطنية .

– منح عناية خاصة للمعلومات التى توفرها المراكز الوطنية لجميع الأنباء او مجمعات الأنباء الجديدة فى البلدان النامية فيما يتعلق بالأحداث الخاصة بأقاليم أو بلدانهم وتشجيع وسائل الاعلام على الاشتراك فى هذه المجتمعات وفى المراكز الرئيسية لجمع الأنباء : وذلك من أجل موازنة وتنويع الأنباء الخاصة بهذه البلدان ، وبوجه عام زيادة المساحة المخصصة لها .

– التأكد ، قبل كل مهمة ، من استعواز المراسلين الحاصلين على أكبر قدر من المعرفة عن البلدان التى يوفدون اليها ، وذلك كى يتمكنوا من تقييم المشكلات وأوجه الاهتمام بشكل صحيح وليس الاكتفاء بالناحية المثيرة أو القصصية من الأحداث فحسب والامتناع عن اصدار أحكام سريعة ، والتغلب على اغراء استمالة أى منظار أيديولوجى تشويهى للحكم من خلاله على الأحداث والناس ، والتجرد من كل هوى

أو تحيز ، والسعى الى التثبيت من أن استنتاجاتهم تتفق والحقيقة •

فيما يختص بالمنظمات الدولية •

ينبغي توجيه الجهود الى ما يلي :

— توسيع وتنويع نطاق المساعدة التي تقدمها اليونسكو وغيرها من المنظمات الدولية الى البلدان النامية وتوفير الوسائل للربط ما بين المساعدة الثنائية والمساعدة متعددة الأطراف المقدمة لهذه البلدان من أجل تعزيز هذه المساعدة وزيادة فعاليتها •

— المساعدة على تعزيز تنمية وسائل الاعلام فى البلدان النامية على الصعيدين الوطنى والاقليمى ، بروح الاكتفاء الذاتى الجماعى •

— تمكين البلدان النامية من اغتنام الفرص المتاحة لها فى ندوات المنظمات الدولية للاعراب عن طلباتها والعمل على اقامة نظام عالمى جديد للاعلام •

— تأييد جهود البلدان النامية الرامية الى صياغة واقرار سياسات اعلامية وطنية وتعزيز البحوث ، وخاصة عن موضوعات نقل التكنولوجيا واقامة مراكز توثيق فى مجال الاعلام •

وضع ضريبة فى البلدان المتقدمة التى تصدر انتاجا أدبيا أو فنيا من أى نوع ، يخصص ريعها للمساعدة على تمويل الصندوق الدولى لحقوق المؤلف الذى تشرف اليونسكو على ادارته •

توسيع وتنويع نطاق المساعدة الممنوحة للبلدان النامية

ومساعدتها على الاستعانة بالعلوم الاعلامية للنهوض بالتطور الاجتماعى عن طريق اجراء دراسات تقوم على أساس اقتراحات ووسائل تعكس الحقائق وتتفق مع حاجات البلدان الناشئة .

– منح أقصى قدر من المساعدة الفنية والمالية للمؤسسات التى تجرى بحوثا بشأن الاعلام ، وفقا لما ينشأ من حاجات فى كل بلد وكل اقليم .

– العمل بالسرعة الممكنة وبالاشتراك مع مراكز التدريب على اعلام الجمهور القائمة فى جميع البلدان النامية ، على تنفيذ برنامج لاعداد وتنسيق مناهج المعاهد والدوائر المختصة باعلام الجمهور ومناهج دورات التدريب المهنى فى هذا المجال ، على أن يكون الغرض الأساسى لهذا البرنامج تكييف الدروس لتوافق الحاجات المهنية والعلمية لكل بلد وكل اقليم فيما يختص بالاعلام وتحقيقا لهذا الغرض، وينبغي انشاء مجلس أو هيئة استشارية مؤلفة من مدراء المعاهد أو الأقسام أو الدروس الجامعية المختصة بأعلام الجمهور .

– النهوض ، من خلال المنح الدراسية وما يماثلها من اجراءات ، بمقرر تدريبيى جامعى متقدم فى العلوم الاعلامية ، على أن يتفق هذا التدريب مع حاجات البلدان النامية وأهدافها وامكانياتها ويساعد على غرس نظرة جديدة للاعلام فى نفوس الأجيال المقبلة من الاختصاصيين ، وتقديم نظرية وممارسة مختلفة تمكن من اقامة علاقات وطنية ودولية لا تتسم بطابع تسلطى بل تقوم على أساس من المساواة بين الأطراف .

– المساعدة على صياغة برامج بحوث واقامة مراكز تدريب من أجل تمكين البلدان النامية من انتاج برامج اذاعية وتليفزيونية تهدف الى خدمة النظام الاقتصادى الدولى الجديد •

– منح قطاع اعلام الجمهور وضعا يلائم أهميته التى لا ريب فيها وتأثيره الواضح فى جميع قطاعات النشاط الأخرى ، وذلك من أجل اقامة علاقة سهلة منسجمة ليس مع القطاع الثقافى فحسب ، بل كذلك مع القطاع التربوى وغيره من القطاعات التى هو اليوم قليل الارتباط بها •

– وضع خطة واضحة بشأن استخدام شبكات الارسلال عن طريق التوايح الصناعية ، على أن تحترم فى جميع الحالات حقوق السيادة لكل دولة من الدول •

– تشجيع اختيار وتقييم ونشر تكنولوجيا الاعلام الجديدة والزهيدة التكاليف والسهلة الاستعمال ، تمكينا لنقل رسالة التنمية الى الجماهير التى لا تصلها أخبار هذه الرسالة فى الوقت الحاضر •

– المساعدة على اقامة مراكز توثيق وحفظ تاريخية فى البلدان النامية •

من الوجهة القانونية

تعريف جديد لحق الاتصال :

لن تسود العدالة للاعلام الدولى ما لم يعاد تعريف الحقوق فى هذا المجال وما لم تطبق على نطاق واسع • وينبغى فهم الاعلام على أنه من الحسنات الاجتماعية

والمنتجات الثقافية وليس سلعة أو بضاعة مادية • ومتى نظر الى الاعلام من هذه الزاوية ، فلا بد لجميع البلدان من أن تستفيد من نفس فرص الانتفاع بمصادر المعلومات والاشتراك في عملية الاعلام • وينبغي للاعتبارات الاجتماعية الثقافية أن تتغلب على الاعتبارات الفردية والمادية والتجارية • فالاعلام كالهواء والنور ، ينبغي اتاحته للجميع • انه ملك مشترك للجنس البشرى بأجمعه ، ولا يجوز للأفراد أو الجماعات أن تحجب الحق في الاتصال •

وليس الاعلام امتيازاً لقلّة من الأفراد أو الجماعات التي تمتلك الوسائل الفنية والمالية التي تمكنها من السيطرة عليه ، بل يجب فهمه على أنه عمل اجتماعي تابع من باطن مختلف المجتمعات والثقافات والمفاهيم الحضارية • وتبعاً لذلك ، ينبغي تقويم حق الذيق يتلقون المعلومات بشكل يقر وظيفتي التفاعل والمشاركة ويضمن التداول الحر والمتوازن للمعلومات •

وينبغي أن يكون الاعلام كحاجة اجتماعية متلائماً مع كل مجتمع ، بما له من اهتمامات وتطلعات خاصة به • ولذا ينبغي لكل أمة أن تكون في وضع يمكنها من اختيار اعلامها وفقاً لواقعها واحتياجاتها الخاصة •

العدل والمساواة :

ينبغي بهذا الصدد اتخاذ عدد من التدابير من أجل تأمين ما يلي :

– تحقيق ديمقراطية وسائل الاعلام وبنى المعلومات ، مما يستلزم على الصعيد الأفقي انشاء وكالات أنباء وطنية وأجهزة للتعاون والمساعدة المتبادلة بين الدول النامية ،

كجميع الوكالات الصحفية لدول عدم الانحياز والاتحادات الاقليمية (الأفريقي والعربي والاسيوي والأمريكي اللاتيني)، وعلى الصعيد العمودي تقليص احتكارات الوكالات الرئيسية للأنباء عن طريق العمل على عقد اتفاقات دولية تهدف الى ضمان المساواة والعدل في استعمال جميع وسائل الاعلام ، بما في ذلك التوايح الصناعية •

— احترام حقوق الذين يتلقون المعلومات ، ولا سيما الحق في تلقي معلومات موضوعية ومقدمة يتوازن ، بحيث تأخذ في الاعتبار اهتماماتهم والقيم الثقافية والأخلاقية للمجتمع الذي ينتمون اليه •

— اقامة نظام يعزز التداول الحر والعدل بين البلدان المتقدمة والنامية ، من حيث المحتوى والكمية والكثافة •

— اقامة نظام عالمي للمعلومات على الصعيد الدولي ، مبني على مبادئ السيادة والمساواة بين الدول • وهي المبادئ التي تستدعي ضمان انتفاع الجميع بوسائل الاعلام وحصة عادلة من المحيط الاعلامي الدولي وحق كل دولة في فرض احترام نظامها الداخلي واختياراتها وأهدافها •

حرية الانتفاع بالمصادر

ينبغي للنظام العالمي الجديد للاعلام أن يضع حدا لاختلال التوازن بين الأمم في هذا المجال وأن يعزز مفهوما جديدا للانتفاع بالمعلومات على أساس المبادئ التالية :

••• فيما يختص بالأنباء الراهنة :

— تنظيم الحق في المعلومات عن طريق منع سوء استعمال الحق في الانتفاع بالمعلومات •

— تحديد مقاييس مناسبة لتنظيم الاختيار الموضوعي
الصحيح للأنباء •

— تنظيم جمع الأنباء والبيانات ومعالجتها ونقلها عبر
الحدود ، ولا سيما تنظيم الشبكات غير الوطنية للمعالجة
والحفظ والتخزين ، من أجل حماية حق الفرد في حياته
الخاصة وضمان احترام كرامة المجتمعات والأمم •

ينبغي اعتبار هذه الاستعادة حقاً لا جدل فيه تابعا من
البلدان النامية في استعادة المحفوظات والوثائق التاريخية
المتعلقة بتاريخها ، لا سيما تلك التي في حوزة الدول التي
استمرت تلك البلدان في السابق •

ينبغي اعتبار هذه الاستعادة حقاً لا جدل فيه تابعا من
سيادة الدول ، ووسيلة لصون السلام وتعزيز التعاون بين
الأمم ولهذا السبب ينبغي اعتبار ما يسمى بمبدأ « قاعدة
السنوات الخمسين » غير قابل للتطبيق على البلدان المعنية •

قواعد السلوك المهني :

ان الحاجة تدعو اليوم أكثر من أي وقت مضى الى وضع
قواعد للسلوك المهني في مجال المعلومات والاعلام على الصعيد
الدولي • وينبغي بالتأكيد الاعتراف بالرقابة الذاتية لمنظمات
الاعلام المهنية فيما يتعلق بهذه القواعد • غير أنه لا يمكن
لرقابة كهذه أن تقوم مقام صحيفة أوسع نطاقا ، إذ أنه
لا يجوز لأي فئة اجتماعية أن تتمتع بامتياز يعفيها من
المسؤولية تجاه المجتمع الذي تنتمي اليه •

والصحافة مهمة اجتماعية قوامها الاعلام والتعليم ،
والصحفيون ملزمون الزاما مطلقا بالصراحة والاستقامة تجاه

قراءتهم ، بالإضافة الى التزامهم باحترام مهنتهم . فالهدف اذن هو ضرورة اقامة جهاز يحمى الصحفيين من أى طلب غير ملائم أو غير لائق من قبل أصحاب المؤسسات التى يعملون فيها ومقابل ذلك ، ينبغى على الصحفي أن يراعى مبادئ قواعد السلوك المهنى التى ينطوى عليها ما يسمى « بالضمير المهنى » .

وبهذا الخصوص ، يمكن لمختلف مشروعات الاتفاقات المعدة ضمن اطار الأمم المتحدة (ولا سيما مشروع الاتفاقية لعام ١٩٥٢) واستنتاجات المباحثات المعقودة فى اليونسكو بهذا الشأن ، أن تشكل أساسا لاعداد اتفاقية دولية بشأن قواعد السلوك المهنى وينبغى للمبادئ التى تنص عليها وثيقة دولية كهذه أن تؤخذ بعين الاعتبار فى التشريعات الوطنية .

ان تأكيد مبادئ قواعد السلوك المهنى الموضوعة لتوجيه الصحافة تترتب عليه ، كنتيجة طبيعية ، مسؤولية أولئك الذين يسيطرون على المعلومات والذين ينبغى أن يمتنعوا أى انتهاك لهذه المبادئ .

وينبغى أن تقوم الأحكام الخاصة بانتهاكات مبادئ قواعد السلوك على الأسس التالية :

- حق المواطنين والمجتمعات الحقيقى والفعلى فى تصحيح ما يروج عنهم من معلومات خاطئة أو مشوهة .
- المسؤولية المترتبة على مرتكب هذا الانتهاك وفقا للاجراءات الملائمة .

- تعديل التشريعات الوطنية للدول المعنية عن طريق تضمينها المبادئ المشار اليها فى الفقرة السابقة .

حماية الصحفيين :

تشكل حماية الصحفيين عنصرا أساسيا فى النظام العالمى للاعلام والمعلومات . وينبغى توسيع نطاق هذه الحماية لتشمل العلاقات بين الصحفي وأصحاب المؤسسة التى يعمم فيها . وأن تمكنه من صون حرية تفكيره وتحليله فى وجه أية ضغوط محتملة ، وأن تقيه أثناء تأديته واجباته المهنية سواء كان يعمل فى الخارج ، أو فى بلده أو كان يؤدي مهمة خطيرة أو يعمل فى ظروف طبيعية .

حق التصحيح :

لا تحقق وظيفة الاعلام الاجتماعية هدفها الا اذا كانت المعلومات المنقولة صادقة وموضوعية ومطابقة للواقع . ويخون الصحافى رسالته اذا أعطى معلومات زائفة أو مغرضة أو مشوهة أو اذا كانت تمليها عليه اهتماماته ومعاييرها واختياراته الخاصة .

وفى مثل هذه الحالات ينبغى أن يكون للدولة المعنية الحق فى أن تنشر ، ان لم تكن قد نشرت فعلا ، بلاغا يصحح المعلومات الزائفة أو يستوفى المعلومات غير الكاملة التى نشرت من قبل ، بحيث تعطى صورة دقيقة عن الواقع وتضمنها فى سياقها الحقيقى .

ويشمل هذا الحق أيضا حق الدولة التى تعرضت لاعلام انتقائى أو غير متوازن ، فى أن تنشر تعليقا اضافيا يتمشى مضمونه مع الواقع ويكون انمكاسا آمينا لاهتمامات تلك الدولة وأمانيتها .

ويمكن تحسين النظام الحالى ، بما فيه حق الرجوع الى

الأمن العام للأمم المتحدة ، بالاستعاضة عنه بنظام آخر تلزم التشريعات الوطنية بمقتضاه وسائل الاعلام المسؤولة عن نشر المعلومات المعنية بأن تنشر التصحيحات التي يطلبها الأفراد أو الفئات المعنية وينبغي أن تتضمن الاتفاقية الدولية ، المتوقع لها أن تحكم هذا المجال ، قائمة بمخالفات محددة بدقة ، وأن تكفل حماية أجهزة الدولة والأمة في كل ما يتعلق بالمهابة والثقافة والقيم .

منظمة فوق الدول :

ينبغي تعزيز حق التصحيح هذا باستجواب الفرد أو الكيان القانوني بانتهاك مبادئ الواجبات المهنية أو بنشر معلومات كاذبة أو تتسم بالتحيز ، أمام هيئة ثلاثية دولية تضم ممثلين عن الدول وممثلين عن المهنة وأشخاصا حياديين معروفين بنزاهتهم الأخلاقية وكفاءتهم في مجالات الاعلام .

★ توزيع الطيف المغنطيسي الكهربائي واستخدام التوايح :

ان الموارد الطبيعية لكل من الطيف المغنطيسي الكهربائي والمدارات الأرضية الثابتة محدودة ، حسبما أوضحت المنظمات الدولية المسؤولة عن تعيين الترددات . وأن قلة هذه الموارد تجعل من الأهمية مكان إعادة النظر في التوزيع الحالي لموارد هذا الطيف وتنظيم استخدام الفضاء الخارجي لأغراض الاتصالات السلكية واللاسلكية ولعل مما يزيد هذه المهمة إلحاحا أن من المرجح ، حسب التوقعات الحالية ، أن يبدأ البث الاذاعي المباشر من التابع الصناعي في العقد القادم .

ولهذا الغرض فمن المهم مراعاة ما يلي :

حفظ حق البلدان التي لاتزال تخضع للسيطرة ، في الحصول على حصة عادلة من الترددات •

– تعديل المادة ٩ فى نظام الراديو واعادة تقييم قاعدة « الأولوية لمن يسبق » فيما يتعلق بالاستفادة من الترددات •

« وقف » الاستخدام الحر للفضاء الخارجى ريثما تبرم اتفاقية دولية تضمن بصورة مرضية توفير واستخدام الموارد التقنية للمواصلات السلكية واللاسلكية الحديثة بوجه عام، وينبغى أن تشكل الوثائق الختامية للمؤتمر العالمى الإدارى للاذاعة بالراديو عن طريق التتابع الصناعية ، الذى عقد فى جنيف عام ١٩٧٧ ، أساسا لهذه الاتفاقية •

ولكن هذه المسائل ، وإن كانت تدرج فى المقام الأول ضمن اختصاص الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية (ايتو) ، فإنها تنطوى على اعتبارات تتجاوز الاطار الضيق للتكنولوجيا • وقد قدم عدد من هذه الاعتبارات الى الجمعية العامة للأمم المتحدة وبعض وكالاتها المتخصصة •

ويجب على البلدان تنسيق جهودها فى الاطار الشامل لمنظومة الأمم المتحدة من أجل اعطاء القضايا التى تدخل فى اختصاص (ايتو) أهمية تتجاوز السياق التقنى المحض •

حقوق المؤلف

ينبغى فى هذا المجال اعادة النظر فى الاتفاقيات والأنظمة السارية بغية ضمان التوازن فى تداول الأعمال الفكرية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية • ويجب أن يكون الغرض من ذلك بوجه خاص ادراج أحكام لصالح البلدان النامية فى اتفاقية فلورنسا مثلما حدث فى عام ١٩٧١ بشأن تعديل اتفاقية برن والاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف •

من وجهتى النظر التقنية والمالية

لا تتخذ الاجراءات المطلوبة اعلاه صورة ملموسة الا باعادة تقييم شاملة للبنى التقنية على المستوى الدولى . ويمكن تحديد الخطوات التى ينبغى اتخاذها والأهداف الواجب بلوغها فى هذا الصدد ، على النحو التالى :

المواصلات السلكية واللاسلكية

– اعادة تصميم النمط الحالى للشبكة العالمية للمواصلات السلكية واللاسلكية .

– تشجيع انشاء مراكز أو نقاط اتصال فى البلدان النامية واقامة اتصالات مباشرة بين هذه البلدان كلما أمكن ذلك .

– العمل على تحقيق تعريفات المواصلات فيما بين البلدان النامية .

– تعديل بنية التعريفات العالمية المطبقة حاليا بحيث ينتهى تغريم الارصالات القليلة ، والعمل على اقامة نظام تعريفات من شأنه تشجيع المواصلات بين البلدان النامية والبلدان المتطورة .

– التخطيط لوضع نظام مؤشرات للتكاليف لصالح البلدان النامية (يتم تقديرها مثلا على أساس أرقام مبيعات الصحف وانتشارها) . الهدف منه حمل كبريات وسائل الاعلام فى البلدان المتطورة على أن تدفع على الأقل نفس معدلات تكلفة الوحدة التى تدفعها البلدان النامية .

استخدام التوايح الصناعية :

– ضمان اعتبار التوايح الصناعية فى المقام الأول وسائل لتسهيل الاضطلاع ببعض وظائف المواصلات السلكية واللاسلكية التى كان يتم أداؤها حتى الآن من خلال التسابق على البث على الموجة القصيرة .

– استخدام التوايح الصناعية لبث برامج الراديو والتليفزيون من البلدان النامية التى لم تتمكن حتى اليوم من اذاعة تلك البرامج على نحو كاف بالوسائل التقليدية فحسب .

– الحصول على الاعتراف بحقوق البلدان النامية فى المحافظة على خطة التوزيع التى أقرها المؤتمر الأخير الخاص بالث من التوايح الصناعية (١٩٧٧) . والمطالبة بوضع خطة متماسكة ماثلة تشمل كل مناطق العالم .

– اتخاذ التدابير الملائمة داخل المنظمات الدولية المختصة للحصول على مساعدات من البلدان المتقدمة لمشروعات اطلاق توايح صناعية ونقل التكنولوجيا فى هذا المجال الجديد من مجالات المواصلات السلكية واللاسلكية عبر الحدود ، وإنشاء صندوق خاص تابع للأمم المتحدة لهذا الغرض قد يساعد البلدان النامية على اطلاق توايح صناعية على مدارات مخصصة لتلك البلدان .

– تشجيع استحداث تقنيات مع شأنها تفادى حدوث تجاوزات وراء الحدود الوطنية وذلك بالحيلولة دون انتهاك التراث الثقافى للآخرين .

★ توزيع طيف الترددات :

– ضمان توزيع الترددات توزيعا عادلا ، دون مراعاة

للأمر الواقع ، ومع سراعة توزيعها على نحو متوازن بين مختلف مناطق العالم •

— كفالة تخصيص طيف الترددات الذى يحقق نتيجة للتوسع فى الموجات الطويلة المتوسطة للبث الصوتى فقط من مختلف مناطق العالم •

— تعديل خطط قنوات التلفزيون التى وضعت فى استكهولم (١٩٦١) • وجنيف (١٩٦٣) بغية تحقيق التوازن فى التوزيع بين كل مناطق العالم •

— وضع خطة تنظم استخدام الموجات القصيرة •

نقل المطبوعات :

— تشجيع تبادل الصحف بين البلدان النامية من جهة ، وبين هذه البلدان والبلدان المتقدمة من جهة أخرى •

إلغاء نظام تعريفية الحد الأدنى واقناع شركات النقل الجوى والادارات البريدية بالاضطلاع بجهود مشترك من أجل تخفيض الرسوم الاضافية على المطبوعات المنقولة جوا •

— اتخاذ التدابير لانشاء صندوق دولى لتسهيل انتقال المطبوعات من الجنوب الى الشمال •

نقل التكنولوجيا :

— صياغة قواعد سلوك دولية لتنظيم التكنولوجيا الملائمة لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وبحيث تتمشى مع ظروف التنمية فى تلك البلدان •

— تحسين ظروف الانتفاع بالتكنولوجيا الحديثة وملائمتها للأحوال الاقتصادية والاجتماعية والايقولوجية

ففى البلدان النامية والمستويات نموها المتنوعة •
توسيع نطاق المساعدة التى تقدمها البلدان المتقدمة الى
البلدان النامية ، وذلك عن طريق تنفيذ برامج بحوث وتنمية
وتطوير التكنولوجيا المحلية المناسبة •
- انشاء هيئة مستقلة استقلالا حقيقيا تضطلع بمسئولية
تقديم المشورة للبلدان النامية بشأن اختيار تكنولوجيا
المواصلات وانشائها واستخدامها (المعدات والبرامج
الجاهزة) •

اعادة التوازن للاعلام الدولى الجديد

فى السنوات الأخيرة انعقد ما يقارب من خمسين مؤتمرا وفى أنحاء مختلفة من العالم تناول موضوع النظام الاعلامى الدولى الجديد وكيفية اعادة تنظيم سبل تدفق الأخبار والمعلومات بشكل يضمن حقوق الأطراف جميعها •

ولذلك شكلت اليونسكو لجنة أطلقت عليها اسم «اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاعلام»

(International Commission for the Study of Communication Problem)

وذلك من ستة عشر خيرا من كافة أنحاء العالم • وأناطت رئاستها للسيد شون ماكبرايد • • وكان انشاء هذه اللجنة نتيجة لما يلى :

★ الأهمية المتزايدة للاعلام كظاهرة اجتماعية اضافة للاهتمام بتطوير وسائل الاعلام وسيلة •

★ زيادة التأثيرات الناتجة عن التقدم التكنولوجى فى مضمار الاعلام وضرورة اعادة بحث وسائل نشر الاعلام على الصعيد الدولى بحيث تمحى السيطرة والتبعية السياسية والاقتصادية والثقافية •

★ الحرص المتزايد لدى عدد كبير من الدول النامية للحد من تبعيتها فى مجال الاعلام أثر انحسار الاستعمار السياسى والاقتصادى ، والدور الكبير الذى يلعب الاعلام فى مجال التفاهم الدولى وتفهم المشكلات العالمية الكبرى .

وقد دعمت اليونسكو هذه اللجنة ، بتقديم خدمات كبيرة فى مجال أعمالها . كما أن مؤتمر المنظمة العام «الدورة العشرون» الذى انعقد فى نهاية عام ١٩٧٨ ، اتخذ مبادئ أساسية خاصة بمساهمة وسائل الاعلام وقد أثار الموضوع جدلا كبيرا فى المناقشات . ثم قيام المدير العام لليونسكو بتقديم مشروع وافقت عليه الأطراف . وتضمن أحد عشر لائحة بالاعلام ، وبضرورة إعادة التوازن فى الحركة الاعلامية فى العالم . وإذا ألقينا نظرة على مواد اللائحة نجد ما يلى :

المادة الأولى :

تشير الى الحاجة الى تدفق حر ومتوازن أوسع وأفضل لعملية نشر وبث الأنباء من أجل تعزيز السلام والتفاهم الدولى ، ومن أجل تطوير حقوق الانسان ومحاربة العنصرية والدعوة للحروب . ولذا يجب أن تقدم وسائل الاعلام اسهاماتها فى هذا الميدان .

المادة الثانية :

تؤكد بأن حرية الاعلام جزء من حقوق الانسان . وتنص على أن الاعلام يجب أن يكون متاحا لكل فرد من مختلف المصادر حتى يتمكن من التأكد من دقة الأنباء وصحتها . ولذلك يجب أن يكفل للصحفيين كل الضمانات فى داخل دولهم وخارجها لتأدية أعمالهم فى أفضل الظروف .

المادة الثالثة :

تنص أيضا على ضرورة اسهام الاعلام فى محاربة
العنصرية ومحاربة الدعوة للحرب •

المادة الرابعة :

التي نصت على ضرورة قيام الصحافة والاعلام بتعليم
الشباب مبادئ العدالة والسلام والاحترام المتبادل مع
الشعوب الأخرى •

المادة الخامسة :

التي تنص على ضرورة تحيز وسائل الاعلام للمفاهيم
والموضوعات التي تدعو للسلام والتفاهم الدولى •

المادة السادسة :

التي تنص على ضرورة تعديل مسار التدفق الاعلامي
من وإلى الدول النامية •

المادة السابعة :

تنص على ضرورة اسهام وسائل الاعلام فى اقامة نظام
اقتصادى عالمى أكثر عدالة •

المادة الثامنة :

التي تنص على ضرورة اعداد برامج تدريب للمصحفيين
مما يتفق مع روح هذا البيان •

المادة التاسعة :

فقد ذكرت ضمان حرية الاعلام والاتفاقات الدولية

السارية فإنه لا يستغنى عن ضرورة خلق الظروف التي تمكن المنظمات والأشخاص المرتبطين بالعملية الإعلامية بحكم اختصاصاتهم من إنجاز أهداف هذا الاعلان الذي يهدف الى تسهيل التدفق الحر للمعلومات .

ان الدعوة لاقامة نظام اعلامي دولي جديد يهدف لاعادة التوازن في حرية تنقل الأخبار والمعلومات بدأت بعد الحرب العالمية الثانية كشكل من أشكال تغيير التوازن في العلاقات الدولية نتيجة استقلال الكثير من دول العالم الثالث .

ولابد لنا أن نستذكر أن الانطلاقة التي صاحبت تغيير الموازين الدولية آنذاك كان القرار (٥٩) من الأمم المتحدة عام ١٩٦٤ ، وينص على أن :

« حرية الاعلام حق انساني أساسي والمعك لكافة الحريات التي تتركس الأمم المتحدة نفسها له ، وتتطلب حرية الاعلام كعنصر أساسي لا يستغنى عن الاستعداد والقدرة على استخدام امتيازاتها دون اساءة استعمال وتتطلب كنظام أساسي الالتزام بالسعي خلف الحقائق دون تحامل ونشر المعرفة دون نوايا خبيثة » .

أما الاعلان العالمي لحقوق الانسان فقد نص على :

الاعلام العالمى لحقوق الانسان

فى العاشر من ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨ • أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعلان العالمى لحقوق الانسان وأعلنته ، وبعد هذا الحدث التاريخى دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء الى ترويج نص الاعلان ، والى العمل على نشره وتوزيعه وقراءته ومناقشته ، وخصوصا فى المدارس والمعاهد التعليمية بدون أى تمييز بشأن الوضع السياسى للدول أو الأقاليم •

الديباجة

لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة فى جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام فى العالم •

ولما كان تناسى حقوق الانسان وازدراؤها قد أفضيا الى

(★) مكتب الاعلام ، الأمم المتحدة ، القاهرة •

أعمال همجية أذت الضمير الانسانى ، وكان غاية ما يرثو
اليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول
والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة •

ولما كان من الضرورى أن يتولى القانون حماية حقوق
الانسان ، لكيلا يضطر المرء آخر الى التمرد على الاستبداد
والظلم •

ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت فى الميثاق من
جديد ايمانها بحقوق الانسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدرة
وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية وحزمت أمرها على
أن تدفع بالرقى الاجتماعى قدما وأن ترفع مستوى الحياة
فى جو من الحرية أفسح •

ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم
المتحدة على ضمان اطراد مراعاة حقوق الانسان والحريات
والأساسية واحترامها •

ولما كان للدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية
الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد :

فان الجمعية العامة تنادى

بهذا الاعلان العالمى لحقوق الانسان

على أنه المستوى المشترك الذى ينبغى أن تستهدفه كافة
الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة فى المجتمع ،
واضعين على الدوام هذا الاعلان نصب أعينهم ، الى توطيد
احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية
واتخاذ اجراءات مطردة ، قومية وعالمية ، لضمان الاعتراف
بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها
وشعوب البقاع الخاضعة لسلطاتها •

المادة الأولى :

يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق،
وقد وهبوا عقلا وضميرا ، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا
بروح الإخاء •

المادة الثانية :

لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة
في هذا الإعلان ، دون أى تمييز ، كالتمييز بسبب العنصر
أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى أو
أى رأى آخر، أو الأصل الوطنى أو الاجتماعى أو الثروة أو
الميلاد أو أى وضع آخر، دن أى تفرقة بين الرجال والنساء •

وفضلا عما تقدم فلن يكون، هناك أى تمييز أساسه
الوضع السياسى أو القانونى أو الدولى للبلد أو البقعة التى
ينتمى إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة
مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتى أو
كانت سيادته خاضعة لأى قيد من القيود •

المادة الثالثة :

لكل فرد الحق فى الحياة والحرية وسلامة شخصه •

المادة الرابعة :

لا يجوز استرقاق أو استعباد أى شخص ، ويحظر
الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما •

المادة الخامسة :

لا يعرض أى إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات
القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة •

المادة السادسة :

لكل انسان أينما وجد الحق فى أن يعترف بشخصيته
القانونية .

المادة السابعة :

كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق فى التمتع
بحماية متكافئة منه دون أية تفرقة ، كما أن لهم جميعا الحق
فى حماية متساوية ضد أى تمييز يخل بهذا الاعلان وضد
أى تحريض على تمييز كهذا .

المادة الثامنة :

لكل شخص الحق فى أن يلجأ الى المحاكم الوطنية لانصافه
من أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التى يمنحها له
القانون .

المادة التاسعة :

لا يجوز القبض على أى انسان أو حجزه أو نفيه تعسفا .

المادة العاشرة :

لكل انسان الحق ، على قدم المساواة التامة مع الآخرين،
أن تنتظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظرا عادلا علنيا
للفصل فى حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه اليه .

المادة الحادية عشرة :

١ - كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا الى أن تثبت
ادانته قانونا بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات
الضرورية للدفاع عنه .

٢ - لا يدان أى شخص من جراء أداء عمل أو الامتناع عن أداء عمل إلا إذا كان ذلك يعتبر جرماً وفقاً للقانون الوطنى أو الدولى وقت ارتكاب ، كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك التى كان يجوز توقيعها وقت ارتكاب الجريمة .

المادة الثانية عشر :

١ - لا يعرض أحد لتدخل تعسفى فى حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته ، ولكل شخص الحق فى حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات .

المادة الثالثة عشر :

١ - لكل فرد الحق فى حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة .

٢ - يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما فى ذلك بلده كما يحق له العودة إليه .

المادة الرابعة عشر :

١ - لكل فرد الحق فى أن يلجأ الى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء اليها هرباً من الاضطهاد .

٢ - لا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة فى جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها .

المادة الخامسة عشر :

١ - لكل فرد حق التمتع بجنسية ما .

٢ - لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو انكار حقه في تغييرها .

المادة السادسة عشر :

١ - للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أى قيد بسبب الجنس أو الدين ، ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله .

٢ - لا يبرم عقد الزواج الا برضى الطرفين الراغبين فى الزواج رضى كاملاً لا اكراه فيه .

٣ - الأسرة هى الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة .

المادة السابعة عشر :

١ - لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره .

٢ - لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً .

المادة الثامنة عشر :

لكل شخص الحق فى حرية التفكير والضمير والدين . ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته ، وحرية الاعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ، ومراعاتها سواء أكان ذلك سرا أم مع الجماعة .

المادة التاسعة عشر :

لكل شخص الحق فى حرية الرأى والتعبير ، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أى تدخل ، واستقاء

الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بآية وسيلة كانت دون
تقييد بالحدود الجغرافية •

المادة العشرون :

١ - لكل شخص الحق فى حرية الاشتراك فى الجمعيات
والجماعات السلمية •

٢ - لا يجوز ارغام أحد على الانضمام الى جمعية ما •

المادة الحادية والعشرون :

١ - لكل فرد الحق فى الاشتراك فى ادارة الشؤون
العامة لبلاده أما مباشرة وأما بواسطة ممثلين يختارون
اختيارا حرا •

٢ - لكل شخص نفس الحق الذى لغيره فى تقلد الوظائف
العامة فى البلاد •

٣ - ان ارادة الشعب هى مصدر سلطة الحكومة ، ويعبر
عن هذه الارادة بانتخابات نزيهة دورية تجرى على أساس
الاقتراع السرى وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أى
اجراء مماثل يضمن حرية التصويت •

المادة الثانية والعشرون :

١ - لكل شخص بصفته عضوا فى المجتمع الحق فى
الضمانة الاجتماعية وفى أن تحقق بواسطة المجهود القومى
والتعاون الدولى ، وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها
الحقوق الاقتصادية التربوية التى لا غنى عنها لكرامته
وللنمو الحر لشخصيته •

المادة الثالثة العشرون :

- ١ - لكل شخص الحق فى العمل ، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة .
- ٢ - لكل فرد دون أى تمييز الحق فى أجر متساو للعمل .
- ٣ - لكل فرد يقوم بعمل الحق فى أجر عادل مرضى يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الانسان تضاف اليه ، عند اللزوم ، وسائل أخرى للحماية الاجتماعية .
- ٤ - لكل شخص الحق فى أن ينشئ وينضم الى نقابات حماية لمصلحته .

المادة الرابعة والعشرون :

- لكل شخص الحق فى الراحة ، وفى أوقات الفراغ ، ولا سيما فى تحديد معقول لساعات العمل وفى عطلات دورية بأجر .

المادة الخامسة والعشرون :

- ١ - لكل شخص الحق فى مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته ، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية كذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة ، وله الحق فى تأمين معيشته فى حالات البطالة والمرض والعجز والتمل والشيوخ وغير ذلك من فقدان سائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن ارادته .
- ٢ - للأمومة والطفولة الحق فى مساعدة ورعاية خاصتين ، وينعم كل الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية سواء أكانت ولادتهم ناتجة عن رباط شرعى أم بطريقة غير شرعية .

المادة السادسة والعشرون :

١ - لكل شخص الحق فى التعلم ، ويجب أن يكون التعليم فى مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان ، وأن يكون التعليم الأولى إلزاميا ، وينبغى أن يعمم التعليم الفنى المهنى ، وأن ييسر القبول للتعليم العالى على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة .

٢ - يجب أن تهدف التربية الى انماء شخصية الانسان انماء كاملا ، والى تعزيز احترام الانسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية ، والى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام .

٣ - للأباء الحق الأول فى اختيار نوع تربية أولادهم .

المادة السابعة والعشرون :

١ - لكل فرد الحق فى أن يشترك اشتراكا حرا فى حياة المجتمع الثقافى وفى الاستمتاع بالفنون والمساهمة فى التقدم والاستفادة من نتائجه .

٢ - لكل فرد الحق فى حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على انتاجه العلمى أو الأدبى أو الفنى .

المادة الثامنة والعشرون :

١ - على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذى يتاح فيه وحده لشخصيته أن تنمو نموا حرا كاملا .

٢ - يخضع الفرد فى ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التى يقررها القانون فقط لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق فى مجتمع ديمقراطى .

المادة التاسعة والعشرون :

— لا يصح بحال من الأحوال أن تمارس هذه الحقوق ممارسة تتناقض مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها .

المادة الثلاثون :

ليس فى هذا الاعلان نص يجوز تأويله على أنه يحول لدولة أو جماعة أو فرد أى حق فى القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف الى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه .

✧ أسلوب اختلاف التوازن :

وقبل لقاء الأضواء على التداول الحر المتوازن للمعلومات بين أقطار العالم ، لابد أن هناك طرفين فى العملية :

الدول الصناعية الكبرى :

والطرف الأول يتمثل فى الدول الصناعية الكبرى والدول الأوروبية التى تمتلك أجهزة كبيرة جدا ولها امكانات هائلة ، بجانب خبرات تجاوزت عقود كثيرة من الزمن . وهذه الأجهزة هى بالدرجة الأولى وكالات الأنباء العالمية تليها الاذاعة والتليفزيون والصحافة .

الدول النامية :

أما الطرف الثانى فيتمثل فى الدول النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، التى بدأت بتأسيس أجهزتها الاعلامية بعد الحرب العالمية الثانية وتفتقر معظمها فى وقتنا الحالى الى الكثير من الخبرات والأجهزة التكنولوجية ، والامكانات الاعلامية التى تمكنها من نقل أخبارها ومعلومات أقطارها بحرية الى الخارج .

وينبغي أن نتذكر هذه الحقائق التي تتحدث عن نفسها :

١ - خمس وكالات أنباء والخمسة الكبار ، وهي الأسوشيتدبرس ، اليونايتدبرس انترناشيونال رويتر ، وكالة الصحافة الفرنسية وتاس السوفياتية تنشر ما يقارب من ٩٠٪ من معلومات العالم .

٢ - ان الصحف والمطبوعات الكبيرة والتي لها مغزى دولي كبير ومؤثر تصدر في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا ، وفرنسا .

٣ - ان برامج الراديو الموجهة للدول الأجنبية تبث معظمها من محطات الدول الصناعية مثال ذلك : (صوت أميركا ، هيئة الاذاعة البريطانية ، دوتشه فيله ورايو موسكو) هذا مع العلم أن هناك أولويات متعددة ومختلفة من منطقة لأخرى في هذا المجال .

٤ - ان أخبار التليفزيون وأشرطته تعتمد بشكل رئيسي على المواد الأولية المنتجة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حيث تتركز هناك وبشكل عملي الاحتكارات التابعة لهذه المؤسسات بشكل عال وحقيقي .

٥ - ان الجهود التي تبذل بشكل فعال لبيع الانتاج التلفزيوني يأتي بشكل عام من المؤسسات الغربية وبالأخص فان هناك ثلثي الانتاج المباع يصدر عن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها .

يمكن الاستنتاج أن المواد الاعلامية والأخبار والصور والأشرطه التلفزيونية وكل ما يتعلق بهما لهما مكان معين في ثلاث أو أربع دول من بين أكثر من ١٥٠ دولة في العالم ، وهنا يمكن معرفة خطورة هذا التمرکز في التأثير

على الجماهير واحتكار نشر المواد الاعلامية والدعائية بشكل يفترض معه ايجاد طريقة للتخلص من هذا الوضع غير الصحيح .

ان ردود الفعل على صيغة عدم « التداول الحر والمتوازن للمعلومات » لم يقف عند حد الوكالات تلك بل تعدى ذلك الى هيمنة الأفلام الأمريكية الشمالية على شبكات التلفزة ودور العرض السينمائية في بلدان كثيرة وعلى وجه الخصوص البلدان النامية اضافة لذلك فهناك اختلافات تبرز عندما يتناول الأمر البنية الوطنية للوسائل الاعلامية - كما أن انتشار الصحف اليومية في الدول المتطورة يعادل عشر مرات معدله في البلدان النامية (٢١٣ مقابل ٢٩ على التوالي لكل ١٠٠٠ نسمة) ، كما يتم توزيع أجهزة استقبال الراديو بذات الظاهرة تقريبا ٦٧٦ مقابل ٨٠ لكل ١٠٠٠ نسمة .

نعود لنقول ان وكالات الأنباء الدولية الأربع تمثل أكبر دوائر توزيع للمواد الاعلامية في العالم وهي حسب اتساعها :

١ - الأسوشيتدبرس الأمريكية التي تعمل في ١٠٨ بلدان وتبلغ طاقاتها الاعلامية على ما يزيد عن (٥٧٢٠) صحيفة ومحطة اذاعة وتلفزة ومشارك خاص لها ولها ٦٢ مكتبا في أنحاء العالم .

وتوزع يوميا ١٧ مليون كلمة ولها ٥٥٩ مراسلا في أنحاء العالم و ٢٠٠٠ مراسل محلي . ان هذه الأرقام تعنى أن لهد الوكالة وحدها الامكانيات المتاحة للتوجه لما يزيد عن مليار ونصف المليار نسمة بالأنباء والصور والأفلام هذا مع ملاحظة أن اتفاقها السنوى يزيد على ٩٠ مليون دولار أمريكي وهي تدار على أساس تعاوني .

٢ - اليونانيتدبريس انترناشونال الأمريكية تعمل في ٦٢ بلدا وتبلغ طاقاتها الاعلامية بتزويد ٧٠٧٩ مؤسسة بالمعلومات وتتصل ب ٢٢٤٦ عميل خارج الولايات المتحدة ولها ٨١ مكتبا وتوزيع حوالى ١١ مليون كلمة يوميا وعدد العاملين فيها ١٨٢٣ عاملا وعدد مراسليها فى الدول الأجنبية يبلغون ٥٧٨ .

٣ - وكالة الصحافة الفرنسية تأتي بالمرتبة الثالثة فهي تعمل في ١٥٢ بلدا وتوزع بما يقارب ١٢ ألف جريدة ولها اتفاقات مع ١٩ وكالة وطنية ولها ١٠٨ مكاتب بالخارج وتصدر يوميا ٣٣٥٠٠٠٠ كلمة وعدد العاملين فيها ١٩٩٠ . وعدد مراسليها من الفرنسيين والأجانب يبلغون ١٣٧١ .

٤ - رويتر تأتي بالمرتبة الرابعة فهي تعمل في ١٤٧ بلدا وتتعامل مع ٦٥٠٠ جريدة و ٤٠٠ محطة راديو وعدد الأقطار التي تغطيها بواسطة المكاتب والمراسلين ١٥٣ وتصدر يوميا مليون و ٥٠٠ ألف كلمة ويعمل فيها ٢٠٠٠ شخصا ولها مراسلا و ٨٠٠ أجنبى فى أنحاء العلم .

★ ان هذه الحقائق المذهلة تعطينا الدليل الكامل على سيطرة الوكالات الأربع على حركة الأخبار فى العالم فيجمع عدد الكلمات التي تصدرها وهي ٣٢ مليون و ٨٥٠ ألف كلمة يوميا يمكن القول أن أخبارها تصل الى كل زاوية من العالم .

★★ ان هذا العدد الكبير من المراسلين والمكاتب يمكن هذه الوكالات من تغطية أى حدث فى جميع أنحاء العالم اضافة الى أن تعاملها مع هذا العدد من الصحف ومحطات الاذاعة ووكالات الأنباء والتليفزيون وتزويدها بالأخبار يبين مدى تأثيرها الكبير على توجيه الرأى العام فى العالم .

نحو - ١١٣

ولزيادة توضيح صورة التوازن نورد هنا ، بعض الحقائق عن امكانات وكالات الأنباء العربية التى يعد بعضها متطورا قياسا لوكالات البلدان النامية الأخرى فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية •

وبالرغم من أننا لا نمتلك أرقاما دقيقة عن الوكالات العربية إلا أن هناك وقائع يمكن ايرادها والاعتماد عليها ، فمن بين (١٨) وكالة أنباء عربية هناك ١٤ منها لها نشاطات خارجية اذ تعمل فى (١٣٠) بلدا وهذا الرقم ينطبق على وجود مراسلى وكالات الأنباء العربية فيها أما عدد الكلمات التى ترسلها الوكالات التى لها ارسال خارجى فهى لا تتجاوز الـ ٢٠٠ ألف كلمة يوميا وهذه الوكالات هى (١٢) وكالة أنباء أما عدد المشتركين فى النشرات الخارجية فلم يتوفر لدينا أى احصاء وهكذا يظهر الاختلاف بين الرقمين ومنه يمكن معرفة مدى التأثير فى الوقت الذى تبث فيه الوكالات الأربع ما مقداره ٣٢ مليون كلمة يوميا تبث جميع الوكالات العربية مالا يزيد عن ٢٠٠ ألف كلمة •

★ اللاتوازن فى المحتوى :

بعد كل الحقائق التى وردت لابد لنا من ذكر حقيقة تبرر الدعوة القائمة حاليا لاقامة نظام اعلامى جديد لايجاد السبل التى بواسطتها تنساب الأخبار والمعلومات بين أقطار العالم بكل حرية فانسياب المعلومات والأخبار حاليا يتم ومن الناحية الكمية من جانب وكالات الأنباء العالمية الأربع ، إلا أن هناك نقطة أثرت فى أكثر من مجال وهى أنه رغم اختلال التوازن فى انسياب الأخبار كما «فان وكالات الأنباء العالمية لا تراعى موضوع « الأخبار عند نشرها بعض ما يردّها من الدول النامية » •

ووفقا لمعلومات شون ماكيرايد فقد وزعت الوكالات الرئيسية فى عام ١٩٧٧ مراسليها على الشكل التالى ٣٤٪ فى أمريكا الشمالية ٢٨٪ فى أوروبا ١٧٪ فى آسيا ومناطق جنوب الباسفيكى و ١١٪ فى أمريكا اللاتينية و ٦٪ فى الشرق الأوسط و ٤٪ فى أفريقيا •

ان النظام الحالى للاتصالات الاعلامية وضع الجزء الأعظم من العالم الثالث على الهامش اذ يقوم بالتشديد على الصلة الوثيقة بين نيويورك وباريس وطوكيو مثالا بينما تتدرج كثير من القنوات القائمة بين البلدان النامية ضمن اطار استعمارى قديم •

وفى الندوة التى عقدت فى ستوكهولم بالسويد ما بين ٢٤ - ٢٧ (ابريل) ١٩٧٨ تم البحث فى موضوع محتوى الاعلام فقد أشارت التقارير التى خرجت عن الندوة أن « اختلال التوازن يتخذ شكلا كيميا (حجم الاعلام) ونوعيا (محتوى الاعلام) فى آن معا وهذا الأخير يبدو أكثر وضوحا حيث يرجع الى ظاهرة التشويه •

وجاء فى التقرير العام للمؤتمر أن أحداً من المشاركين لم ينكر أى ثمة اختلال فى توازن تداول الأنباء والمعلومات فى عالم اليوم وشدد عدد مع المشاركين على أن مشكلات البلاد النامية تشكل عنصرا هاما فى اختلال توازن تداول المعلومات وأن هذا الاختلال أكثر وضوحا فى محتوى الاعلام منه فى حجمه وأنه يصيب الأنباء التى تتصل بالتنمية الوطنية والحياة الاجتماعية والثقافية فى العالم الثالث •

ان الندوة هذه سجلت خطوة الى الأمام فى مجال دراستها لاختلال التوازن مع حيث محتوى الاعلام وتناولها مسائل تأويل الأنباء اذ ذكرت فى تقريرها أن « الأمر لا يقتصر

على اختلال توازن جغرافى على الصعيد الدولى قد يضرب بالجنوب لفائدة الشمال بل ان - المشتركين اعترفوا كذلك بأن حياة العالم الثالث الاجتماعية والثقافية ومشكلات الانماء التى يجب عليه أن يتصدى لها لا تحظى من وسائل اعلام البلاد المتقدمة ووكالات أنبائها بالعناية الكافية التى تناسب أهميتها أو هى كثيرا ما تعالج من زاوية واحدة بدون وضعها فى الاطار الشامل للمجتمعات والبلاد المعنية •

ورغم أن موضوع اختلال التوازن فى محتوى الاعلام يحتاج الى دراسة كاملة منفردة نظرا لخطورته ، فإنه يمكن القول أن هناك بعض الأسباب التى تؤدي الى هذا الاختلال منها أن المراسلين الذين يرسلون الى دول العالم الثالث تنقصهم المعرفة التامة بمشاكل هذه البلدان وعاداتها وتقاليدها مما يدفعهم فى بعض الأحيان الى تفسير بعض الأحداث وصياغتها كخبر تفسير يخالف الواقع الموضوعى الى جانب أن نظرة المراسل والمقاييس التى يستعملها قد لا تتناسب مع الوضع العام فى البلاد - • هذا اذا أخذنا بنظر الاعتبار أن هناك، وفى حالات قد تكون محدودة ، بنوع من التعمد فى زيادة سلبية بعض الأحداث التى تقع فى أقطار الدول النامية وتضخيمها بشكل غير معقول •

استراتيجيات النظام الدولى الجديد للاعلام

ان التقييم النقدي للوضع الراهن يتيح لنا استخلاص بعض النتائج بالنسبة للمبادئ التي ينبغي أن يركز عليها النظام الدولي الجديد للاعلام والاتصال الجماهيري ، وبالتدابير التي يجب اتخاذها لهذا الغرض . ومن الدراسات الهامة في هذا المجال دراسة بوجدان أو سوليفك عضو اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاعلام الذي يرى أنه قبل كل شيء ، أن نقر بأن إقامة علاقات جديدة ، طامعها الانصاف في مجال الاعلام ، أمر مرتبط ارتباطا وثيقا بنجاح أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي هو شرطها الضروري . ذلك أن التغيرات البعيدة المدى في العلاقات الاقتصادية الدولية هي وحدها الكفيلة بأن تهيئ للبلدان النامية الظروف المادية والتقنية اللازمة لإنشاء شبكتها الخاصة للاعلام والاتصال . وانها مهمة صعبة وبعيدة المدى ، يعتبر اسهام وسائل الاعلام فيها أمرا جوهريا . وينبغي لهذه الوسائل أن تسهم في الكفاح لتغيير نمط العلاقات الدولية في محورها القائم بين الشمال والجنوب ، الى نوعية العالم بضرورة احداث هذا التغيير والتغلب على المعارضة وتعزيز التفاهم .

وفى هذا المنظور ، ينبغي لوسائل الاعلام فى البلدان النامية أن تضطلع بدور هام للغاية ، إذ أن عليها تعزيز الفكرة القائلة بأن واجب البلدان الصناعية أن تسهم بقدر أكبر مما تفعل حاليا فى تنمية البشرية جمعاء تنمية متناسقة لأنه لا ينبغي لجانب من العالم أن يتطور على حساب الجانب الأخر ، ولأن شعوب العالم تزداد تبعية بعضها لبعض ، لارتباط مصائرها ارتباطاً لا انفصام له ، وعلى البلدان المتطورة أن تعترف بأن المستقبل ستركز لا محالة ، فى مجال الاعلام وفى غيره من المجالات على السواء ، على تعاون يقوم بين أطراف متكافئة ، وأن هذه القاعدة الجديدة يمكن أن تصلح أساسا لإنجاز المزيد لفائدة بلدان العالم جميعا *

ولما كان لوسائل الاعلام تأثير كبير جدا على الرأى العام وعلى العلاقات بين الأمم ، وكان لاستخدام تقنيات الاعلام الجديدة ، خاصة ، آثار بعيدة المدى على العلاقات الدولية فقد أخذت تتضح أكثر فأكثر ضرورة تغيير بعض قواعد السلوك الدولى المتعارف عليها بوجه عام . وهذه مسألة عويصة ودقيقة لأن بعض الأوساط ترفض بداءة باسم حرية الاعلام ، امكانية أى تدخل فى هذا المجال . والخلافات الايديولوجية وغيرها تجعل التوصل الى اتفاق عالمى أمرا عسيرا . وفى مقابل ذلك ، فإن انقسام العالم الحديث ، والخطر الذى يهدد السلام وبقاء الجنس البشرى يدفعان الى الاعتراف ، على نحو متزايد ، بأن التعايش السلمى والتقدم المشترك للبشرية جمعاء ، لن يتحققا الا اذا اعتمدت فى مجال الاعلام أيضا ، مبادئ تدمج ، فى الوقت المناسب ، فى القانون الدولى ، أو تصبح على الأقل ، قواعد غير مكتوبة للعلاقات الدولية ولآداب المهنة لجميع العاملين فى هذا المجال . الا أن هذا الميدان قد أهمل تماما ، مع الأسف ، لأن الاصطلاح

على قبول مفهوم حرية الاعلام وحرية تداول المعلومات على الصعيد الدولي باعتباره قيمة مطلقة ، الى حد أصبح معه من المستحيل بادىء ذى بدء اثاره أى مناقشة بشأن تحمل المسئوليات فى العلاقات الدولية فى هذا المجال .

وقد قدمت اليونسكو ، منذ بضعة أعوام ، أول مقترحات ترمى الى تنظيم بعض جوانب الاعلام المتصلة بالاذاعة عن طريق التواضع الصناعية والتي ستتخذ أهمية خاصة عندما يصبح ممكنا استقبال برامج التلفزيون التي تبثها التواضع الصناعية استقبالا مباشرا .

ويؤكد « اعلان المبادئ الرائدة لاستخدام الاذاعة عن طريق التواضع الصناعية » الذى اعتمد فى عام ١٩٧٢ - على ما يلى :

« تحترم الاذاعة بواسطة التواضع سيادة الدول والمساواة بينها . . . ان هدف الاذاعة بواسطة التواضع من أجل حرية تداول المعلومات هو أن تكفل أوسع انتشار ممكن بين شعوب العالم لأبناء جميع البلاد المتقدمة والنامية على السواء . . . ينبغي للبرامج الثقافية اذ تسعى لاثراء جميع الثقافات ، أن تحترم الطابع المميز لكل ثقافة وقيمتها وكرامتها وحق جميع البلاد والشعوب فى المحافظة على ثقافتها بوصفها جزءا من تراث الانسانية المشتركة » .

وان اعلان المبادئ الرائدة لاستخدام الاذاعة عن طريق التواضع من أول الوثائق الدولية عن الاتصالات التي لم تبرز فقط مبدأ حرية تداول المعلومات بل أبرزت أيضا ضرورة احترام عدد من قواعد السلوك الدولية . ويتضمن هذا الاعلان أيضا المبدأ الذى مؤداه أنه ينبغي للدول أن تعقد أو تشجع عقد « اتفاقيات بشأن الاذاعة المباشرة من التواضع

الى غير سكان البلد الذى تصدر عن البرامج » • ودعت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٧٢ ، بأغلبية ١٠٢ صوت مقابل صوت واحد - هو صوت الولايات المتحدة الأمريكية - لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجى الى المشروع فى اعداد المبادئ الى تحكم استخدام الدول للتوابع لأغراض الارسال التلفزيونى المباشر بغية عقد اتفاق أو اتفاقات دولية • وفى السنوات الأخيرة وسعت اليونسكو قليلا مذهب حرية تداول المعلومات اذ بدأت فى المساعدة بمبدأ « التداول الحر والمتوازن للمعلومات » •

وعلى الرغم من أن هذا المفهوم يشكل تقدما بالنسبة لمبدأ الحرية غير المحدودة لتداول المعلومات على المستوى الدولى - وهو الذى أدى الى تداول طابعه الغالب أنه فى اتجاه واحد ونجمت عنه نتائج أخرى سبق أن تحدثنا عنها - فينبغى التساؤل الآن عما اذا كان يغطى جوهر العلاقات فى مجال الاتصالات الدولية •

وفى رأى أن تغيير « التداول الحر والمتوازن » غير مرضى لعدة أسباب : فهو أولا غير واضح بما فيه الكفاية • فماذا تعنى كلمة « متوازن » ؟ هل هى توازن كمى أم توازن كيفى ؟ وما هى المعايير فى هذا الصدد وكيف يمكن على وجه الخصوص تحقيق هذا التوازن وما هى التدابير التى ينبغى اتخاذها ومن الذى عليه أن يتدخل عندما تحول الظروف القائمة ذاتها دون تحقيق هذا التوازن ؟ •

ان قصور هذه الصيغة واضح ولا سيما عندما نضع فى الاعتبار الوضع الموضوعى الراهق الذى يسود فى العالم ، وتتطلب تنمية الاتصالات الدولية تعريفا أكثر تفصيلا وشمولا للمبادئ التى ينبغى أن توجه تشغيل وسائل الاعلام وخاصة منع اساءة استخدامها •

فما هي العناصر التي ينبغي إدراجها في تعريف مبادئ الاتصالات الدولية ؟ اننا نجد أساسها في النظام القانوني الدولي الموضوع وقفنا لمبادئ منظمة الأمم المتحدة وفي الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الاتصالات بوصفها عاملاً مشجعاً للتعاون السلمي والتطور الديمقراطي والتقدم العام للبشرية .

ومن ثم ينبغي لنا أن نبرز بشكل خاص المبادئ والأهداف التالية :

١ - احترام المساواة بين جميع الأمم وجميع الثقافات ، وتوفير الفرص المتكافئة التي تتيح لها تأكيد ذاتها في الاتصالات الدولية في ظل تداول المعلومات متعددة الاتجاهات والأبعاد .

٢ - الاعتراف بتعدد القيم والمصالح وبضرورة احترام تنوعها كحقيقة من حقائق العالم الحديث .

٣ - الاعتراف بمسؤولية كل من يشاركون بشكل أو بآخر في الاتصالات الدولية ، أعمال مبادئ الأمم المتحدة ، ولا سيما مبادئ التعايش السلمي واحترام المساواة المطلقة بين الأمم وحققها في تقرير المصير وعدم التدخل في التطور الداخلي للبلاد الأخرى . الخ .

٤ - الاعتراف بحق كل بلد في حماية سيادته واستقلاله عن طريق انتهاز سياسة في مجال الثقافة والاعلام أيضا وبواجبه في هذا الصدد أن يمتنع عن اتخاذ إجراءات مخالفة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .

ومن شأن هذه المبادئ أن تسمح لنا بأن نقيم على أساسها نظاماً متكاملًا من العلاقات في مجال الاتصالات الدولية أي مجموعة من قواعد السلوك لجميع الذين يشاركون في هذه

العملية • والمقصود بذلك أولا المؤسسات التي تشارك فى الاتصالات الدولية والأشخاص الذين يعملون لديها ورابطاتهم المهنية • وثمة جزء من المسؤولية لا يمكن التفاوض عنه يقع أيضا على عاتق البلاد التي تتدخل فى الاتصالات الدولية على نحو مباشر أو غير مباشر - وعلى نطاق أوسع فى بعض المجالات وأضيق فى غيرها - ليس فقط عن طريق سياستها العامة بل مباشرة عن طريق اشتراكها فى تشغيل شتى المرافق والوكالات ولا سيما تلك التي تعنى باعلام البلاد الأجنبية • فمن غير المعقول أن يقال أن الدول لا يمكن أن تقبل أى التزام فى مجال الاعلام لأنها لا اختصاص لها فى هذا المجال •

ووجهة النظر السابقة تلائم بوجه خاص أولئك الذين احتكروا هذه « الحرية » لمصالحهم الخاصة التجارية والمالية ، بل والسياسية أيضا • والحل فى الواقع ليس فى محاولة اجبار وسائل الاعلام على قبول رقابة الدولة أو اشرافها بشكل أو بآخر ، بل فى صور شتى من العقود الاجتماعية والتدابير الأخرى الرامية الى تعزيز الشعور بالمسؤولية نحو الجمهور الوطنى والدولى لدى جميع الذين يعملون فى مجال وسائل الاعلام • ذلك أن الشعور بالمسؤولية لا يتجلى فى الموقف من الدولة وقوانينها فحسب بل يتجلى قبل كل شئ فى درجة ادراك النتائج الاجتماعية وغيرها للكلمة المذاعة علنا • ولذلك فإن المذهب الذى يخضع تشغيل وسائل الاعلام لاحتكار الدولة أو ادارتها والذى يلغى أى تعدد ويحرم الشخص من فرصة الحصول على المعلومات من مصادر متنوعة والاختيار الحر بينها والتأكد من موضوعية المعلومات والمشاركة شخصيا فى عملية الاعلام هو مذهب غير مقبول هو الآخر •

فعلى اليونسكو اذن الاسهام فى وضع مذهب جديد أو مبادئ أساسية للاعلام الدولى قمينة بأن تصبح أساس نظام دولى جديد للاعلام ، ولا يمكن أن يحدث ذلك بمجرد نشر شعارات مثل « التداول الحر والمتوازن للمعلومات » .

وينبغى أن تدرس جميع جوانب عمليات الاعلام والاتصال فى مجال العلاقات الدولية الحديثة دراسة أكثر اكتمالا وشمولا بحيث يتسنى لنا أخيرا التغلغل فى بعض المفاهيم الضيقة التى ورثناها من عصر « دعه يعمل » التى عفا عليها الزمن منذ عهد بعيد حتى فى مجالات العلاقات الاقتصادية .

مشكلة تحقيق ديمقراطية العلاقات فى مجال الاعلام :

الى جانب التغييرات التى سيحدثها النظام الدولى الجديد فى العلاقات الدولية بين الشمال والجنوب . سيؤدى هذا النظام الى تغييرات فى العلاقات الداخلية بين المشتركين فى عملية الاعلام . وهذه التغييرات شرط مسبق لتحقيق الديمقراطية فى نظام الاعلام الدولى بأسره .

وتؤدى التقنيات الاعلامية الجديدة الى نظم مطردة الاتساع وتجعلها أكثر تركيزا ومركزية ويترتب على ذلك تباعد الصلة بين الفرد ووسائل الاعلام تباعدا متزايدا . فقد لاحظ بعض علماء الاجتماع أن عدد متخذى القرارات الخاصة بأنشطة ووسائل الاعلام يتناقص باستمرار بينما يزداد تأثيرهم بانتظام على الحياة البشرية . وقد ذكرنا منذ عشر سنوات (فى سبتمبر ١٩٦٨) أثناء ندوة عقدت فى ليوبليانا أن « نظام التحكم فى فكر الانسان يعمل بحيث يصبح الفرد المعاصر فى كثير من الأحيان ، على الرغم من « حريته » أسير تصورات للعالم تعتبر غريبة لأنها تفرض عليه فرضا وبصورة مستديمة ومنظمة » .

ومع ذلك فنحن ننتظر من وسائل الاعلام التى تهدد تقدم البشرية بل وربما وجودها ذاته وهذه معضلة من معضلات العصر الكبرى ورغم أن أوضاع وسائل الاعلام تختلف باختلاف البلدان والنظم الاجتماعية ، فإن السؤال المطروح هو التالى : كيف يمكن التوفيق بين بنية وسائل الاعلام وأنشطتها وبين ضرورة وتحقيق الديمقراطية فى الحياة الاجتماعية ، وتوطيد حقوق الانسان ، واضطلاع الفرد بدور فعال فى عملية اتخاذ القرارات ؟

وقد أولت اليونسكو هذه المشكلة عناية متزايدة خلال السنوات الأخيرة . فقد أقرت بما يتسم به الاعلام من أهمية أن كان الهدف المنشود هو تشجيع الناس على المشاركة الفعالة فى الحياة الاجتماعية عن طريق مساعدتهم ، كما تفعل دائما ، على اتخاذ الوجهة الصحيحة وإثبات ما لهم من حقوق وحرريات كمواطنين . وهكذا تبلورت فى اليونسكو فكرة الحق فى الاعلام . ولكن حيث أن الأمر لا يقتصر على تلقى المعلومات ، بل يتعلق أيضا بنهوض الفرد بدور فعال فى عملية الاعلام ، فقد كان من الطبيعى أن يتلو ذلك الاعلان الحق العام فى الاعلام .

ان الحق فى الاعلام يعتبر اليوم مفهوما جديدا يتسم أيضا بأهمية حيوية بالنسبة لاقامة نظام اعلامى دولى . وهذا المفهوم نظرا لبعده مرماء أصبح يتجلى على مستويات مختلفة تبعا لهوية أصحاب الحقوق التى تدور حولها المناقشة . ونحن هنا بصدد شبكة من الحقوق الفردية للمواطن أو حقوق من يشتركون بحكم مهنتهم فى نشر المعلومات بين الجمهور . ولكن هناك أيضا حقوق المجتمعات البشرية الواسعة أو الضيقة ، بما فى ذلك حقوق الأمم والدول فى الاعلام الدولى .

وما زالت فكرة الحق فى الاعلام غير معروفة تعريفنا دقيقا ، اذ انها لم تحلل بعد تحليليا تفصيليا • وينقصنا خاصة تعريف أكثر دقة لما ينطوى عليه هذا الحق من دلالة عملية بالنسبة للذئق سئتمتمون به • ولو استقصينا الأمر لوجدنا بلا شك أن فى مجال المعلومات واطلام الجمهور شبكة كاملة من الحقوق تتمذر صياغتها فى مبدأ وحيد ولكن علينا على أى حال أن نتعاشى الاكتفاء باحلال شعار جديد ديمقراطى فى مظهره ولكنه خال من أى مضمون اجتماعى أو دلالة حقيقية محل تبدأ حرية الاعلام القديم •

لذلك نوصى بتقسيم فكرة « الحقوق الاعلامية » الى نظام أوسع نطاقا ومصنف من الحقوق فى مجال المعلومات والاطلام العام • وصياغة هذه الحقوق ومداها يتوقفان بالطبع فى المقام الأول على الخصائص السياسية والثقافية والتجارية والقانونية وغيرها من خصائص البيئة التى تنطبق فيها • ومع ذلك علينا أن نبذل قصارى جهدنا فى سبيل ارساء وتحديد عدد من المبادئ والأهداف العامة على أن تتوافق هذه الأهداف مع ما للبشرية من تطلعات عاملا تقدمية وسلمية •

ويستشهد عادة بالحقوق المذكورة فيما بعد — والمدرجة فى قوانين يوغسلافيا — باعتبارها حقوق المواطن فى مجال المعلومات والاطلام العام •

— حرية الفكر والتعبير •

— الحق فى الاحاطة علما بالمسائل العامة •

— حق الانتفاع بوسائل الاعلام •

— حماية الحياة الشخصية •

— حق الرد في حالة السب أو التشهير الشخصي الذي لا مبرر له .

— حق التجمع من أجل تأسيس صحف أو غيرها من أجهزة الاعلام ونحو ذلك .

ولا تشمل هذه القائمة جميع الحقوق . ذلك أن تحقيق الديمقراطية في العلاقات الاجتماعية من شأنه أن يؤدي إلى اقرار حقوق جديدة لها مضامين جديدة . وعلى سبيل المثال فإن نظام الادارة الذاتية قد جلب للمواطنين اليوغسلافيين الحق في الاحاطة علما بجميع المسائل الخاصة بحياتهم وعملهم، ولا سيما تلك التي تتعلق بإدارة الجهاز الذي يعملون فيه أو بالاقتصاد والصحة والضمان الاجتماعي والثقافة والتعليم وغيرها من المجالات ، فما يؤهلهم للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات . والأمر كذلك بالنسبة لسائر جوانب الحياة الاجتماعية حيث يمكن القول بأن المواطنين المطلعين على الأمور مؤهلون دون غيرهم للاشتراك في الادارة الذاتية .

وتعين بالطبع على نظام المعلومات والاعلام في جملته أن يتكيف وفقا لهذه المقتضيات ، بما في ذلك العلاقات القائمة في داخله : وعلى الأخص ادارة وسائل الاعلام وأوضاع العاملين فيها فيها ومسئولياتهم ازاء الجمهور .

وثمة مسألة حساسة جدا وهي مسألة الحقوق والمسئوليات الخاصة بوسائل اعلام الجمهور وبالعاملين فيها . فالحرية تقترب بطبيعة الحال بالمسؤولية ، ولكن يجب على تعريف كليهما تعريفا دقيقا تجنباً للتفسيرات المضرة وللتجاوزات من أي نوع كانت . وهذه المسألة من أكثر المسائل تعقيدا ومن أكثرها خطورة في مجال الاعلام . بيد أن الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لا يشدد على الحرية وحدها

على وجه التحديد ولكنه يشدد أيضا على المسؤولية ، أى مبدأ عدم أساءة استعمال الحرية . ولا شك أن المسؤولية لا تنطبق فقط على الموقف إزاء الدولة أو الإدارة ، ولآداب مهنة الصحافة وأنشطة منظمات الصحفيين المهنية دور هام تؤديه فى هذا المجال . كما أن المنظمات المعبرة عن الرأى العام تضطلع بدور بالغ الأهمية وعليها أن تؤثر إلى حد أبعد فى اعلام الجمهور . وقد اقترح على اليونسكو فى وقت من الأوقات أن تضع قواعد سلوك دولية يسترشد بها الصحفيون ولكن للأسف لم ينفذ هذا الاقتراح مع أن كثيرا من منظمات الصحفيين الوطنية قد اعتمدت قواعد من هذا القبيل .

كذلك فإن تعريف الحقوق فى مجال الاعلام يتسم بأهمية حيوية عندما يتعلق الأمر بحقوق مجتمع أضيق نطاقا أو أوسع نطاقا كالأمة أو الدولة . وفى هذه الحالات يجب التركيز بصفة خاصة على الحقوق الناجمة عن مبدأ تقرير الأمم لمصيرها ، تلك الحقوق الرامية الى ضمان التكافؤ فى عملية الاعلام والى منع التمييز الوطنى أو العنصرى أو الدينى وسائر أنواع التمييز على اختلاف صوره .

ولقد بدأت الدول - كما قدمنا - تمارس حقوقا ومسؤوليات متزايدة فى هذا المجال . ولكن ذلك لا يعنى أن تترك بنية وسائل الاعلام أو حتى عملية الاعلام ذاتها الى الدولة أو ممثلها .

وهناك فى الواقع حلول متنوعة تتباين فيها أشكال ملكية وسائل الاعلام ولكنها تدعم جميعها استقلال الصحفيين وتيسر انتفاع الجمهور بالاعلام وتعزيز شتى أنواع التعاون مع ممثلى الرأى العام وفرق الخبراء والهيئات السياسية فى ادارة وسائل الاعلام واتخاذ القرارات الخاصة بها . ويواصل

انشاء مجالس الصحافة والأخذ بأساليب مختلفة لاشراك الصحفيين ولتحقيق الادارة الذاتية . ولا يكاد يخلو بلد من المشكلات الجديدة والحلول الجديدة المتعلقة بالسياسة الوطنية في مجال الاعلام .

والبلدان الصناعية المتقدمة ، حيث يشتد تكتل وسائل الاعلام ، تواجه مشكلة خاصة تتمثل في تحقيق اللامركزية والقضاء على الاحتكارات . وقد تبين أن مشكلة تحقيق ديمقراطية الاعلام مشكلة عالمية . وبالتالي فإن اقامة نظام دولي جديد في هذا الميدان تقتضى دراسة المسائل المعنية وايجاد حلول لها على الصعيد العالمى . فالبلدان النامية ليست وحدها المعنية بهذه المشكلة .

ولما كانت هذه المسائل معقدة وحساسة ، فعلى أن نقر ختاماً بأنه لا يجوز الاكتفاء باصدار نظام جديد للاعلام أو فرضه من الخارج . فلا يمكن أن يتطور ذلك النظام الا عضوياً في سياق العمليات الاجتماعية والدولية وباعتباره عنصراً أساسياً من عناصر الكفاح في سبيل تحقيق ديمقراطية العلاقات الدولية .

كتب مختارة

- ١٩٧٥ - الاعلام والاتصال بالجهاهير - ابراهيم امام
- ١٩٧٤ - المدخل السيمبولوجى للاعلام - أحمد الخشاب وأحمد الكلاوى
- ١٩٧٧ - الاعلام النبلى - دراسات فى الاتصال والدعاية الدولية
- ١٩٧٣ - الاعلام العربى والاعلام الصهيونى - حافظ محمود
- ١٩٧٦ - وسائل الاعلام - نشأتها وتطورها - خليل صايات
- الأفكار المستحدثة وكيف تنتشر - روجرز افريت - ترجمة
سامى ناشيد
- ١٩٧٧ - الاعلام الاسلامى - مفاهيم وتجارب - زهير الاعرجى
- ١٩٦٨ - القاموس الاعلامى - سليم المعروف
- ١٩٧٦ - بحوث الاعلام - الأسس والمبادئ - د . سمير محمد حسين
- ١٩٧٠ - أجهزة الاعلام والتنمية الوطنية - ترجمة محمد فتحى
- ١٩٧٢ - دور الاعلام فى خطة التنمية - شوقى الخشاب
- ١٩٧٦ - فى الممارسة الاعلامية - عبد الجبار داود
- ١٩٧٣ - الاعلام العربى واقعه وهمايه - عبد الغنى عبد الغفور
- ١٩٦٥ - الاعلام له تاريخه ومذاهبه - عبد اللطيف حمزة
- ١٩٧٥ - بين الاعلام والدبلوماسية - على الحلى
- ١٩٧٤ - دور الاعلام فى تنظيم الأسرة بالريف المصرى - على عجوة
- ١٩٦٠ - الاعلام والدعاية - محمد عبد القادر حاتم
- ١٩٨٠ - فن التحرير الاعلامى - عبد العزيز شرف
- ١٩٨٤ - الاتصال الجماهيرى والمجتمع الحديث - سامية محمد جابر
- ١٩٦٣ - العلاقات العامة والاعلام - محمد طلعت عيسى
- الرأى العام - مقوماته وأثره فى النظم السياسية المعاصرة .
- ١٩٧٨ - سعيد سراج
- ١٩٨٣ - وكالات الأنباء فى العالم العربى - محمد فريد محمود عزت

- نظم الاتصال - الاعلام فى الدول النامية ٠ د٠ جيهان رشتى ١٩٧٢
- الاعلام الحكوى واثره فى الراى العام المحلى ٠
- ١٩٧٣ محى الدين عبد الحليم
- الاعلام والتحول الاشتراكى - مختار التهامى ١٩٦٦
- الاعلام العربى بين الدعاية الامبريالية والصهيونية
- ١٩٧٧ منير بكر التكريتى
- فن الدعاية - مصطفى سعيد ١٩٦٧
- الدعاية العربية أمام التحديات الصهيونية - فاضل زكى محمد ١٩٦٩
- أساليب الدعاية الامبريالية - خالد حبيب الراوى ١٩٧٣
- الراى العام والمخطط الصهيونى - فتحى الأبيارى ١٩٦٩
- الراى العام والصحافة الاقليمية - فتحى الأبيارى ١٩٦٨
- فن الدعاية ٠٠ والمخطط الصهيونى - فتحى الأبيارى ١٩٨٨
- الاعلام المعاصر - حسين فوزى النجار ١٩٨٤
- قضايا التبعية الاعلامية والثقافة فى العالم الثالث ٠
- ١٩٨٤ عواطف عبد الرحمن
- الاتصال من أجل الغد - مرسى سعد الدين ١٩٨٤

كتب أجنبية مختارة

1. Public Opinion and Propaganda, by W. Doob Leonard — 1950.
2. Public Opinion, by Walter Lippmann — 1946.
3. Public Opinion, by William Albigh — 1909.
4. The making of Public Opinion, by Emory S. Bogardus — 1951.
5. Anatomy of Public Opinion, by Norman John Powell — 1951.
6. Propaganda, by Landley Fraser — 1962.
7. A study of Public Opinion and International Relations in certain Communities, by Penningroth, p.w. Tampa Florida — 1932.
8. Propaganda, Communications and Public Opinion Princeton 1946 (Smith, B.L. and Lasswell, H.D. and Cassy K.D.).
9. Public Opinion and Foreign Policy, by Lester Markel and Others.
10. Understanding Public Opinion, (C.D. Macdougall (Macmillan 1952).
11. Gauging Public Opinion, H. Cantrill, (Princeton, 1947).
12. Propaganda in International Relations, E. H. Carr (Clarendon Press 1939).
13. Public Opinion, R.E. Lane (Printice -- Hail 1964).
14. Social Life and Culture Change, Don Martindals (Van Nostrand 1962).
15. An Introduction to social Psychology W. Macdougall (Melhaven 1963).
16. Sociology, W.J.H. Sproll (V. 34 in Hutchinson's Univ. Library)
17. Problems in Social and Political Thought, Whitaker T. Deiningner — 1951.
18. Social Research to test Ideas, Samuel A. Stouffer — 1962.
19. Democratic Theory and Public Opinion, B. Berelson
20. Public Opinion on the Individual, G. Murphy, and R. Likert (Haper 1948).

21. Film in the Battle of Ideas, J.R. Larson (New York 1953).
22. Film and Public, R. Manvell (Penguin 1955).
23. Radio, Television and Society, C.A. Siepmann (New York 1950).

مراجع أجنبية مختارة من الاعلام

- Pye, L. W. (ed) : Communications and Political Development, Princeton Uni Press, 1983 .
- Rivers William L. and Schramm, Wilbur : Responsibility in Mass Communication New York, H.R. 1969.
- Roberts D.F. The Nature of Communication Effects. In Schramm W. and Roberts. D. F. Process and effects of Mass Communication, Uni. of Illinois Press, 1971.
- McQuail, D. : Communication Longman 1975.
- McQuail, D. Sociology of Mass Communication Penguin 1972.
- Emery E. Aulr P.H. and Agee W.K. (eds.) Introduction to Mass Communication Dodd, Mead and Co. 1973.
- Athinson, J. Martin Luther and the Birth of Protestantism, Pelican Books, 1968.
- Barnouw, E. Mass Communication. N. Y., Holt, Rinehart and Winston, 1956.
- Chatterjee, R. K. Mass Communication New Delhi, National Book Trust, 1973.
- Connolly, J. E., Public Speaking as Communication, Minnesota. Burgess. Publishing Company, 1974.
- Cronkite, Gray Communication and Awareness, U.S.A., 1977.
- Dunner J. (ed.). Dictionary of Political Science, London, Vision Press, 1975.
- Etzioni, A. The Active Society, N. Y., 1972.
- Farrar, R. T. and Stevens, J. D., Mass Media and the National Experience, U.S.A., Harper and Row, Publishers, 1971.

★ صدر للمؤلف ★

★ من دار المعرفة الجامعية

- الرأى العام والمخطط الصهيونى (الطبعة الثانية)
- صحافة المستقبل والتنظيم السياسى (الطبعة الثالثة)
- الاعلام والرأى العام (الطبعة الثانية)
- الاعلام والصحافة وأثرهما فى أنراى العام (الطبعة الثانية)
- الاعلام العالمى والدعاية (الطبعة الثانية)
- الاعلام والانسان المعاصر
- صحافة الاصرار
- القهिला وأسرار المنظمات الصهيونية (الطبعة الثانية)

★ مجموعات قصصية

- بلا نهاية (مجموعة قصص) دار نشر الثقافة بالاسكندرية
- قصص قصيرة جدا دار الكتب الجامعية بالاسكندرية
- قصص سكندرية فى المعركة هيئة الفنون والآداب
- دافيد كوبر فيلد (حوار تمثيلى) دار نشر الثقافة
- ترنيمة حب (مجموعة قصص) دار الكتب الجامعية
- قلب الحب (مجموعة قصص) دار الكتب الجامعية
- كلمة حلوة (مجموعة قصص) دار الشعب
- رحلة صيد قصيرة (مجموعة قصص) الهيئة العامة للكتاب
- آه يابلد (مجموعة قصص) مكتبة مديولى

★ دراسات نقدية

- محمود تيهور وفن الاقصوصة العربية دار المعارف
- فن القصة عند تيمور دار المعارف

- الجنس والواقعية فى القصة
- أدباؤنا والحب
- عالم تيمور القصصى
- الأم حكايات وقصص
- نبضات القلوب وأدباء الأقاليم
- الأم (الطبعة الثالثة)
- عشرة آلاف خطوة مع الحكيم
- الهيئة العامة للكتاب
- دار الشروق
- الهيئة العامة للكتاب
- كتاب أخبار اليوم
- دار الشعب
- الهيئة العامة للكتاب
- الهيئة العامة للكتاب

★ دراسات صحفية وسياسية

- الراى العام والمخطط الصهيونى المجلس الأعلى للشئون الاسلامية
- الصحافة الاقليمية والتنظيم السياسى دار الكتب الجامعية
- القهيلا
- الصهيونية
- أكتوبر وال ١٠٠ يوم من أجل السلام هيئة الاستعلامات
- صحافتنا الاقليمية والاسكندرية هيئة الكتاب
- نحو اعلام دولى جديد هيئة الكتاب

★ روايات

- رحلة خارج اللعبة (رواية فى أقاصيص) الهيئة العامة للكتاب
- أرنب كالآخرين مكتبة مدبولى
- رحلات حب سرية (رواية فى قصص) مكتبة مدبولى
- رحلة ٤٦ مطبوعات عالم القصة
- ميريلاند
- شك

★ رحلات

- رحلة الأحلام فى عالم الأساطير (طوكيو) مكتبة مدبولى
- رحلة الأحلام فى عالم المعانف (تايلاند) مكتبة مدبولى
- رحلة الأحلام فى عالم الفرائف (هونج كونج) مكتبة مدبولى
- رحلة فوق الأمواج (موانئ البحر المتوسط) مكتبة مدبولى
- أوراق طائرة فى أوروبا الحائرة (عواصم أوروبا) مكتبة مدبولى

محتويات

الموضوع	الصفحة
● كلمة	٥
● عالم الاعلام الدولي	٧
● الاعلام العالمى وصراع الدول الكبرى	٢٧
● نحو اعلام عالمى جديد	٣٩
● التنظيم الدولى الجديد للاعلام	٥٣
● التنظيم الدولى الجديد للاعلام ٠٠ كيف يقام ؟	٦٩
● اعادة التوازن للاعلام الدولى الجديد	٩٣
● الاعلام العالمى لحقوق الانسان	٩٩
● استراتيجيات النظام الدولى الجديد للاعلام	١١٧
● كتب مختارة	١٣١
● كتب أجنبية مختارة	١٣٣
● صدر للمؤلف	١٣٥

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٨/٨٠٧٣

ISBN ٩ - ٢٠٠٤ - ٠١ - ٩٧٧ -